

الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام

تأليف
ناصر بن حمد الفهد
1419هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد:

فقد كان لمؤلفات أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى أثرٌ عظيمٌ بين العلماء وطلبة العلم ، تلقوها بالقبول ، وتناولوها بالتعليم والشرح والتلخيص ، وانتفع بها من شاء الله من الناس ، و أعظم ما ألفه كتابي **(الموافقات)** - في أصول الشريعة - و **(الاعتصام)** - في لزوم السنة والتحذير من البدع- ، وقد كان طرحه في الكتابين طرحاً لم يسبق إليه ، فقد قيل إنه أول من تكلم في مقاصد الشريعة كعلمٍ مستقلٍ وذلك في كتابه الأول ، وأول من قعد علم أصول معرفة البدع في كتابه الثاني، وليس المقصود هنا الكلام على ما تميز به الكتابان فقد ألف في ذلك مؤلفات و رسائل .

ولما كان للشاطبي رحمه الله تعالى جهود في حرب البدعة ، وحرب البدع مما اشتهر به السلفيون ، فقد انتشر بين الناس أنه سلفي الاعتقاد - حتى بين بعض طلبة العلم¹ - ، والحقيقة التي تظهر لكل من يقرأ كتابيه هذين أنه أشعري المعتقد في باب الصفات والقدر والإيمان وغيرها ، ومرجه في أبواب الاعتقاد هي كتب الأشاعرة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى. وموقف الشاطبي رحمه الله تعالى من البدع العملية (وهي البدع في العبادات) في تحذيره منها وبيان مفسدها والتشديد على التمسك بالسنة فيها موقف جيد ، وعمل مشكور ، ولكنه مع ذلك وقع في بدع الأشاعرة والمتكلمين الاعتقادية في الصفات والقدر وغيرها .

ولم ينفرد الشاطبي رحمه الله تعالى بهذا الأمر بين العلماء ؛ فقد وقع فيه غيره كأبي بكر الطرطوشي رحمه الله تعالى فإنه ألف كتاب (البدع والحوادث) في التحذير من البدع العملية ومع ذلك فقد وافق الأشاعرة في أصولهم ، و كأبي شامة الدمشقي

¹ مثل محقق كتاب **الاعتصام** - سليم الهلالي- حيث قال في **(الاعتصام** - 1/305 حاشية(1))-تعليقاً على كلام الشاطبي رحمه الله تعالى في الصفات : (فمن تتبع عقيدة المصنف رحمه الله من سياق كتابه وجد ما يثلج صدره) مع أن الشاطبي بعد هذه الحاشية بصفحة واحدة فقط (1/307) صرح فيها بموافقة الأشاعرة في الكلام النفسي !! وله غير هذا في نفس الكتاب أيضاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، ومثل عثمان بن علي بن حسن في كتابه (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة) حيث قال (1/414 حاشية(1)): (أما في كتابه **(الاعتصام)** فتجده معتصماً بالكتاب والسنة لا يكاد يخرج عنهما) وهذا الكلام فيه ما فيه كما ستري إن شاء الله تعالى.

رحمه الله تعالى فإن له كتاب (الباعث في إنكار البدع والحوادث) في البدع العملية وهو أشعري المعتقد ، والسبب في ذلك - والله أعلم - أن علماء الكلام لم يتطرقوا لمثل هذه الأمور ؛ لهذا لم يفسدوها بأصولهم فلم تلتبس على من أراد الحق وسعى إليه بخلاف الاعتقادات كالأسماء والصفات والقدر والإيمان وغيرها فإن المتكلمين أفسدوها بأصولهم المبتدعة وشبهوا على كثير من العلماء الفضلاء فيها فوافقوهم في أصولهم وبدعهم - عفا الله عن الجميع بمنه وكرمه - .

والمقصود أنني عندما قرأت كتابي الشاطبي (الموافقات) و (الاعتصام)¹ قمت بتقييد مخالفاته لمعتقد أهل السنة والجماعة ورأيت أن أخرجها نصيحة للأمة ، وإتماماً للمنفعة² ، بحيث تحذر هذه المواضع من كتابيه هذين ، وقد رتبها وجعلتها على ثلاثة أبواب كما يلي :

الباب الأول: مخالفاته في التوحيد ، وتحتة فصلان:

الفصل الأول: مخالفته في توحيد الربوبية:

الفصل الثاني: مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات:

الباب الثاني: مخالفاته في الإيمان و القدر، وتحتة

فصلان:

الفصل الأول: في مخالفته في الإيمان:

الفصل الثاني: في مخالفاته القدر:

الباب الثالث: مخالفاته الأخرى، وتحتة ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تأثيره بعلم الكلام:

الفصل الثاني: تأثيره بالصوفية:

الفصل الثالث: إنكاره للمهدي:

و الطريقة في عرض أقواله ونقضها ، أنني أذكر نصوص الشاطبي كلها بلفظها وإن طالت في المسألة محل البحث ، ثم

¹ والإحالات هنا على (الاعتصام) بتحقيق/سليم الهلالي، و(الموافقات) بتحقيق/مشهور آل حسن.

² ألف عبدالرحمن بن آدم بن علي -رحمه الله تعالى- كتاباً بعنوان (الإمام الشاطبي- عقيدته وموقفه من البدع وأهلها) وقد أحسن فيه رحمه الله تعالى ، ولكنه لم يذكر إلا بعض مخالفاته في الصفات والإيمان ، ولم يتعرض لمخالفاته الأخرى في الصفات أيضاً وفي القدر والنبوات وموافقته لبدع المتكلمين والصوفية في مواضع كما سترى هنا إن شاء الله تعالى ، وكذلك فإن محقق كتاب (الموافقات) الشيخ الفاضل/مشهور آل سلمان قد نبه -جزاه الله خيراً- على كثير من مخالفات الشاطبي رحمه الله تعالى في الصفات وفي التحسين والتقيح وغيرها إلا أنه ترك التنبيه على مواضع كثيرة من مخالفاته في الصفات وفي القدر والنبوات وغيرها.

أذكر مواطن الخطأ فيها وردّها، مستدلاً على ما أقول بالنصوص الشرعية، وأنقل في ذلك ما تيسر من كلام السلف، ومن كلام العلماء الذين كتب الله لهم القبول بين أهل السنة والجماعة، وخصوصاً شيخ الإسلام ابن تيمية و تلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى .

وقد ذكرت قبل هذه الأبواب مقدمات مختصرة هي:
المقدمة الأولى : في عرض أقوال الرجال عل الكتاب والسنة.

المقدمة الثانية : في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها.

المقدمة الثالثة : في عرض مختصر لعقيدة الشاطبي والرد عليها من كلامه.

هذا ، وقد اجتهدت في بيان الحق قدر الاستطاعة ، فما كان في كلامي من صواب فمن الله والحمد لله على ذلك ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك ، واستغفر الله منه ، وصلى الله على محمد .

المقدمة الثانية

"في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها"

اعلم أن سعة العلم وكثرة العبادة وظهور الفضل ليست من موانع الخطأ والزلل مطلقاً ، فإن الله سبحانه لم يعصم أحداً من الناس - غير الأنبياء - عن ذلك ، وقد يكون العالم مشتهراً بين الخاصة والعامة بالعلم والفضل وله لسان صدق في الأمة ومع ذلك تقع منه الزلات والهفوات والتي قد يكون بعضها عظيماً فلا يتبع فيما زل فيه ، بل يجب التنبيه على ذلك سواء كان المنبه فاضلاً أو مفضولاً لأن مراد الجميع الحق ، ولهذا الأمر كثر التحذير من زلات العلماء في كلام السلف ، لأن العلم مظنة الاتباع ، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه : من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به .¹

من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به :

من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به : من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به .²

من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به : من علم الناس شيئاً لم يعلموا به إلا ما علموا به .³

¹ انظر (جامع بيان العلم وفضله) 2/133 وما بعدها.
² رواه ابن عبد البر في الجامع 2/139.

الباب الأول

"مخالفات الشاطبي رحمه الله
تعالى في التوحيد"

وتحته فصلان :

الفصل الأول : مخالفته في توحيد الربوبية :

الفصل الثاني : مخالفاته في توحيد الأسماء
والصفات :

الفصل الأول

"مخالفته في توحيد الربوبية"

ذهب أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى إلى ما ذهب إليه المبتدعة في إثبات الصانع وإثبات حدوث العالم باتباع طريقة الأعراض وهي طريقة جهمية معتزلية مبتدعة ، فقد نقل الشاطبي عن أبي بكر الطرطوشي رحمه الله تعالى -كلاماً طويلاً - وفيه قوله¹: **(لا طريق إلى معرفة حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بثبوت الأعراض)** اهـ ثم قال الشاطبي مقرراً لجميع كلامه: **وهو حسن من التقرير** اهـ .

وهذه الطريقة هي طريقة الجهمية والمعتزلة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، وأول من قال بها الجهم بن صفوان مقدم الجهمية وأبو الهذيل العلاف مقدم المعتزلة² وقد التزموا من أجلها لوازم أفسدوا بها الدين ، وأحدثوا البدع ، وحرفوا النصوص ، وخالفوا المنقول والمعقول ، وملخص طريقتهم هذه - كما ذكروها في كتبهم الكلامية³ - أنهم قالوا : إن معرفة صدق الرسول متوقفة على معرفة المرسل ، ومعرفة المرسل متوقفة على معرفة قَدَمه ، و قدمه متوقف على معرفة حدوث العالم ، ومعرفة حدوث العالم متوقف على هذه الطريقة⁴ .

وهي مبنية على أربع مقدمات :

المقدمة الأولى: إثبات الأعراض.⁵

والمقدمة الثانية: إثبات حدوث هذه الأعراض.

والمقدمة الثالثة: بيان امتناع خلو الأجسام عن هذه

الأعراض.

والمقدمة الرابعة: بيان أن ما لا يخلو عن هذه الأعراض

فهو حادث ، وأن ما لا يخلو من جنس الحوادث فهو حادث لامتناع

حوادث لا أول لها ، وكل حادث فلا بد له من محدث.

¹ (الاعتصام) 723 / 2 .

² انظر (النبوات) لشيخ الإسلام ص 135، و(منهاج السنة) 1/157.

³ انظر في ذلك (التمهيد) ص 38، و(الإنصاف) وكلاهما للباقلاني ص 15 وما بعدها ، (شرح الأصول الخمسة) لعبد الجبار المعتزلي ص 92 وما بعدها ، (الإرشاد) للجويني ص 39 وما بعدها ، (نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 11 وما بعدها ، (الأربعين) للرازي 1/19 وما بعدها.

⁴ قد يجعلها بعضهم طريقة الأعراض ، وقد يجعلها آخرون طريقة الحوادث ، أو غيرها ، لكنها كلها تتفق في الأصول واللوازم.

⁵ ذكر عبد الجبار في (شرح الأصول الخمسة) ص 92 أن الأعراض منها المدركات وهي سبعة أنواع: الألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والالام والأصوات ، وعرفه الرازي في (الأربعين) ص 20 بأنه كل ما كان حالاً بالمتحيز ، وجعل من أنواعه الأكوان وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق - وأكثرهم على قول الرازي - ، وعرفه الباقلاني في (الإنصاف) ص 15 بأنه هو الذي يعرض للجوهر ولا يصح بقاؤه وقتين .

وهذه الطريقة فاسدة عقلاً ، ومحرمه شرعاً ، وهي من أعظم أصول المتكلمين الذين ذمهم السلف والأئمة¹، بل إن الأشعري نفسه حرمها وذكر أنه لا يحتج بها إلا أهل البدع والمنحرفين² ، بل إنه قال: (وإنما صار من أثبت إحداث العالم والمحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز مجيئهم)³ ، وفساد هذه الطريقة من وجوه:

الوجه الأول: أن هذه الطريقة لم ترد في الكتاب ولا في السنة ولا ذكرها الصحابة ولا السلف، بل هي متلقاة عن أفراخ الفلاسفة والجهمية.

الوجه الثاني: أنهم أرادوا إثبات حدوث الأعراض والحوادث والأجسام بطرق عقلية سقيمة ، و حدوثها لا يحتاج إلى دليل أصلاً فإننا نرى بأعيننا حدوث هذه الأشياء وزوالها فلا يحتاج الأمر إلى استدلال ، بل هو كمن أراد أن يستدل على أن الشمس مضيئة!!، والموجود في القرآن هو الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المخلوقات على وجود الله سبحانه ، وليس فيه استدلال على حدوثها لأن هذا أمر مسلم ، وفرق بين الاستدلال بحدوثه والاستدلال على حدوثه ، لأن نفس حدوث الحيوان وغيره معلوم بالحس والضرورة ، فلا يحتاج الأمر إلى أن يستدل بمقارنة الأعراض أو الحوادث له على أنه حدث كما ذهب إليه هؤلاء⁴.

الوجه الثالث: أنهم جعلوا إثبات العالم وإثبات الصانع غير ممكن إلا باتباع هذه الطريقة السقيمة ، فكانوا كما قال شيخ الإسلام⁵: (فكان مثل هؤلاء مثل من عمد إلى أمراء المسلمين وجندهم الشجعان الذين يدفعون العدو ويقاتلونهم ، فقطعهم ومنعهم الرزق الذي به يجاهدون، وتركوا واحداً ، ظناً أنه يكفي في قتال العدو وهو أضعف الجماعة وأعجزهم ، ثم إنهم مع هذا قطعوا رزقه الذي به يستعين فلم يبق بازاء العدو أحد) اهـ ، وذلك لأن إثبات الصانع ممكن بطرق كثيرة ، كالاستدلال بحدوث الإنسان أو غيره من المحدثات على وجود المحدث ، فإنه يعلم بالحس والضرورة حدوث الإنسان وغيره ، ويعلم بالضرورة أن كل حادث فلا بد له من محدث⁶.

¹ انظر في تفصيل نقضها عامة كتب شيخ الإسلام ومنها: (الفتاوى) 3/303-305، 5/540-546، (الدرء) 1/301، 247، 7/219، 98، 97، 3/302، 24، 177، 2/99 وما بعدها و 141 وما بعدها، (المنهاج) 1/303، 2/258، (النبوات) 39-65، 135، 136، (الفتاوى الكبرى) 6/644 وما بعدها ، (الاستقامة) 1/123.

² انظر (رسالة الثغر) ص 52، وهي مطبوعة بعنوان (أصول أهل السنة والجماعة).
³ (رسالة الثغر) ص 55.

⁴ انظر (درء التعارض) 7/219، (النبوات) ص 48.

⁵ (درء التعارض) 3/97-99.

⁶ انظر (الدرء) 3/98، 7/219، (الجواب الصحيح) 3/287، وانظر (إيثار الحق على الخلق) ص 42-51.

الوجه الرابع: أن مسألة إثبات وجود الله سبحانه لا ينازع فيها إلا شواذ من الناس ، فإن معرفته فطرية لا تحتاج إلى دليل ، لهذا تجد الرسل صلوات الله عليهم إنما يدعون الناس إلى توحيد العبادة لما استقر في فطر الناس من معرفة الصانع ، وهؤلاء المتكلمون قد ملئوا كتبهم الكلامية بمحاولة إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، ومع كثرة الأدلة على هذه المسألة فقد استدلوا بدليل باطل وزعموا أنه الدليل الوحيد!!.

الوجه الخامس: أنهم التزموا لأجل هذا الدليل لوازم فاسدة ، فإنهم لما استدلوا بالأعراض على الحدوث ، التزم الجهم بن صفوان لأجل هذا الدليل نفي الأسماء والصفات لأنها أعراض بزعمه ، والتزم أيضاً القول بفناء الجنة والنار لامتناع دوام الحوادث في دليلهم هذا ، والتزم أبو الهذيل العلاف لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة والنار ، والتزم المعتزلة نفي الصفات لأنها أعراض ، والتزم الكلابية ومن تبعهم من الأشعرية ومن تأثر بهم نفي الصفات الفعلية كالكلام والنزول والمجيء ونحوها لأنها حوادث بزعمهم وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، والتزموا كلهم مع الكرامية وغيرهم تعطيل الله سبحانه وتعالى عن الفعل في الأزل لامتناع حوادث لا أول لها ولو قالوا بأن الله قادرٌ على الفعل في الأزل للزم منه قدم العالم¹ ، وغيرها من اللوازم التي أفسدوا بها الدين ونشروا لأجلها البدع ولبَّسوا بها على المسلمين .

الوجه السادس: أن هذا الدليل يدل على نقيض مقصودهم ، فإنهم استدلوا في مقدمتهم الرابعة في دليلهم هذا على أن كل حادث فلا بد له من محدث لأن كل حادث فلا بد له من سبب، ثم إنهم عطلوا الله سبحانه عن الفعل في الأزل لامتناع حوادث لا أول لها، وقالوا بحدوث هذا العالم من غير تجدد سبب حادث لأنهم ينفون أن يقوم بذات الله الصفات الفعلية لأنها حوادث بزعمهم ، فقد أجازوا الحدوث بلا سبب وهذا ينقض أصلهم ، لهذا استطال عليهم الفلاسفة وألزموهم بالقول بقدم العالم ، لأنهم -أي الفلاسفة- قالوا إنه يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث ويمتنع تقدير ذات معطلة عن الفعل ثم فعلت من غير حدوث سبب ، ولم يستطع المتكلمون أن يجيبوا لفساد أصلهم، والصحيح في ذلك التفريق بين عين الحوادث وجنس الحوادث ، فإن كل حادث معين له أول وهو مسبوق بالعدم كما هو مشاهد ، أما جنس الحوادث فإنها لا أول لها لأن الله سبحانه لم يزل فعلاً غير معطل عن الفعل كما يزعم المبتدعة ، وهذا لا يدل على قدم شئ من

¹ انظر (الفتاوى) 3/303 وما بعدها ، وانظر كتب شيخ الإسلام التي أشرت إليها أول الفصل.

الفصل الثاني

"مخالفاته في توحيد الأسماء

والصفات"

تمهيد:

تعددت مخالفات الشاطبي رحمه الله تعالى في هذا التوحيد تبعاً لمخالفات الأشاعرة ، فإنه إنما ينقل الاعتقادات من كتبهم الكلامية، فكان إذا أراد عرض معتقد الصحابة والسلف في الصفات عرضها بما يتوافق مع عقيدة المفوضة - وهو نفس فهم الأشاعرة لمعتقد السلف - ، ويبنى أحكامه في الصفات تبعاً لألفاظ مجملية ، وإذا تكلم عن بعض الصفات أولها كتأويلات الأشاعرة والمبتدعة ، وإذا تعرض للخلاف بين المذاهبين - يعني مذهب السلف ومذهب الخلف في الصفات - هوّن الخلاف بينهم وجعله شبيهاً بالخلافات الواقعة في الفروع ، ولكثرة مخالفاته هذه فقد رأيت أن أقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول : في عقيدة التفويض :

المبحث الثاني : اتباعه للألفاظ المجملية :

المبحث الثالث : في تأويلاته لبعض الصفات :

المبحث الرابع : في تهوينه الخلاف بين مذهب السلف

ومذهب الخلف :

وفيما يلي ذكر هذه المباحث ومناقشتها على وجه التفصيل :

المبحث الأول

"في عقيدة التفويض"

يظهر جلياً واضحاً من كلام الشاطبي رحمه الله تعالى عند تعرضه لمذهب السلف في نصوص الصفات ومدحه له وحثه على اتباعه أنه إنما يقصد به مذهب التفويض - تفويض المعنى والكيفية - أو مذهب (التجهيل للرسول ﷺ) (الشيخ محمد بن عبد الوهاب)

العلم في العلم يقولون أننا به كل من عند
ربنا) يعني الواضح المحكم ، والمتشابه المجمل، إذ لا
يلزمه العلم به ، ولو للزم العلم به لجعل طريقاً إلى
معرفته ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق - ثم مثل على ذلك
بالصفات(-اهـ.

5- وقال في (الاعتصام) 2/850: (فالحاصل من مجموع
ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء من
السنن بأرائهم علموا معناه أو جهلوه - إلى أن قال - وقال
الأوزاعي: كان مكحول و الزهري يقولان : أمروا هذه
الأحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها، ومثله عن مالك و
الأوزاعي وسفيان بن سعيد - هو الثوري - وسفيان بن
عيينة ومعمربن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم
كلهم قالوا: أمروها كما جاءت ، نحو حديث النزول ،
وخلق آدم على صورته، وشبههما ، وحديث مالك في
السؤال عن الاستواء المشهور ، وجميع ما قالوه مستمد

1 قسم الشاطبي رحمه الله تعالى المتشابه إلى قسمين:
متشابه حقيقي : وقال فيه : إنه لم يُجعل لنا سبيل إلى فهم معناه ولا نصب - أي
الشارع-دليل على المراد منه ، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصاها وجمع
أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه .
ومتشابه إضافي : وهو الذي حصل بيانه في الشريعة ولكن الناظر قصر في الاجتهاد
فكان التشابه هنا بالنسبة لنظر المجتهد لا إلى وضع الشريعة . انظر (الموافقات)
3/315 وما بعدها.

1 قسم الشاطبي رحمه الله تعالى المتشابه إلى قسمين:
متشابه حقيقي : وقال فيه : إنه لم يُجعل لنا سبيل إلى فهم معناه ولا نصب - أي
الشارع-دليل على المراد منه ، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصاها وجمع
أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه .
ومتشابه إضافي : وهو الذي حصل بيانه في الشريعة ولكن الناظر قصر في الاجتهاد
فكان التشابه هنا بالنسبة لنظر المجتهد لا إلى وضع الشريعة . انظر (الموافقات)
3/315 وما بعدها.

من معنى قوله تعالى : (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة.. الآية ، ثم قال :
(والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) فإنها صريحة في المعنى الذي قررناه ، فإن كل ما لم يجر على المعنى المعتاد في الفهم متشابه ، فالوقوف عنه هو الأحرى بما كان عليه الصحابة المتبعون لرسول الله ﷺ).

9- وقال في (الموافقات) 3/318,319- في التشابه:-
(وأما مسائل الخلاف وإن كثرت فليست من المتشابهات بإطلاق ، بل فيها ما هو منها وهو نادر كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف فلم يتكلموا فيه بغير التسليم والإيمان بغيبه المحجوب أمره عن العباد كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه وأشباه ذلك ، وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها وهو ظاهر القرآن لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل ، ولا تكليف يتعلق بمعناها) اهـ.

10- وقال في (الموافقات) 5/143: (والتشابه في القرآن لا يختص بما نص عليه العلماء من الأمور الإلهية الموهمة للتشبيه...) اهـ.

9- وقال في (الموافقات) 3/318,319- في التشابه:-
(وأما مسائل الخلاف وإن كثرت فليست من المتشابهات بإطلاق ، بل فيها ما هو منها وهو نادر كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف فلم يتكلموا فيه بغير التسليم والإيمان بغيبه المحجوب أمره عن العباد كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه وأشباه ذلك ، وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها وهو ظاهر القرآن لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل ، ولا تكليف يتعلق بمعناها) اهـ.

10- وقال في (الموافقات) 5/143: (والتشابه في القرآن لا يختص بما نص عليه العلماء من الأمور الإلهية الموهمة للتشبيه...) اهـ.

¹ سبق بيان معنى التشابه الإضافي والحقيقي في حاشية (1) ص 16.
² وهو يعني بهذا نصوص الصفات كما يظهر واضحاً من سياق كلامه كله فراجعه هناك.

قلت: والكلام على هذه النصوص من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول: أن ما ذكره من كون نصوص الصفات من المتشابه الحقيقي الذي لا يفهم منه شيء ولا يعقل له معنى وأن الصحابة والسلف كانوا لا يخوضون في معانيها وهم جاهلون بهذه المعاني هي عقيدة المفوضة وهي عقيدة الأشاعرة إذا أحالوا لمذهب السلف ، وهو المراد بقولهم (مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم) فمقصودهم بمذهب السلف هنا هو نفس ما ذهب إليه الشاطبي وهو الإيمان بهذه النصوص مع الجهل بمعانيها وجعل نصوص الصفات بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يعقل ، ونصوص الأشاعرة في هذا كثيرة ، فمن ذلك ما ذكره الرازي في كتابه (أساس التقديس)¹ حيث عقد فصلاً في آخر كتابه هذا مقررًا فيه لعقيدة السلف فقال²: (الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف ، حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها أن مراد الله منها شيء غير ظواهرها ، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها) ، وقال الغزالي³: (وقد يطلق -أي المتشابه- على ما ورد في صفات الله مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلى تأويله)⁴.

الوجه الثاني: أن هذا المذهب من أفسد المذاهب وأبعدها عن مذهب السلف ، إذ فيه تجهيل لخير الأمة وأنهم كانوا يقرأون ما لا يفهمون معناه ، بل إن فيه رمي للرسول ﷺ

بأنه قال: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) وقال تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقال تعالى: (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وقال تعالى: (أفلم يدبروا القول) وغيرها ، فيلزم من كلامهم أنه أمرنا بتدبر القرآن ثم جعل أعظم أصول الدين وهو معرفة الله سبحانه بصفات الكمال طلاسماً لا نعقل منها شيئاً بمنزلة أصوات البهائم ورطانة الأعاجم ونحوها وكفى بهذا دليلاً على إبطال هذا المذهب ، وقد كان السلف

¹ وقد نقضه شيخ الإسلام في كتاب ضخم طبع بعضه وفيه خروم وسقط بعنوان (بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية).

² (أساس التقديس) ص 336.

³ (المستصفى) 1/203.

⁴ وانظر -مثلاً- كلام الشهرستاني في (الملل والنحل) ص 105، 104، وكلام السيوطي في (الإتقان) 2/10.

المشروع الذي يهدف إلى تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية.

الهدف العام للمشروع :

الهدف العام للمشروع هو تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية.

الهدف العام للمشروع هو تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية.

الهدف العام للمشروع هو تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الأداء الأكاديمي للمؤسسات التعليمية.

¹ وانظر (العلم الشامخ) للمقبلي ص 395.
² انظر (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني ص 49، (الشريعة) للأجري 3/1146.
³ انظر (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/398، (عقيدة السلف) للصابوني ص 16.
⁴ (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد) ص 22، 23.
⁵ نقله عنه شيخ الإسلام في (الفتاوى) 4/175-185.
⁶ يعني به -رحمه الله تعالى- العلم بالكيفية كما يظهر من سياق كلامه.

1: -) 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851. 852. 853. 854. 855. 856. 857. 858. 859. 860. 861. 862. 863. 864. 865. 866. 867. 868. 869. 870. 871. 872. 873. 874. 875. 876. 877. 878. 879. 880. 881. 882. 883. 884. 885. 886. 887. 888. 889. 890. 891. 892. 893. 894. 895. 896. 897. 898. 899. 900. 901. 902. 903. 904. 905. 906. 907. 908. 909. 910. 911. 912. 913. 914. 915. 916. 917. 918. 919. 920. 921. 922. 923. 924. 925. 926. 927. 928. 929. 930. 931. 932. 933. 934. 935. 936. 937. 938. 939. 940. 941. 942. 943. 944. 945. 946. 947. 948. 949. 950. 951. 952. 953. 954. 955. 956. 957. 958. 959. 960. 961. 962. 963. 964. 965. 966. 967. 968. 969. 970. 971. 972. 973. 974. 975. 976. 977. 978. 979. 980. 981. 982. 983. 984. 985. 986. 987. 988. 989. 990. 991. 992. 993. 994. 995. 996. 997. 998. 999. 1000.

1 (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني ص 42.
 2 (الفتاوى) 5/365.
 3 (مختصر العلو) ص 141.

المبحث الثاني "اتباعه للألفاظ المجملة"

يذكر الشاطبي رحمه الله تعالى عند كلامه على نصوص الصفات ألفاظاً مجملة ثم يبيّن عليها أحكاماً تتفق مع بدع الأشعرية ، وأكثر هذه الألفاظ ذكراً عنده لفظ (الظاهر) ولفظ (التشبيه)¹ ، وإليك نصوصه في هذا :

1- قال في (الموافقات) 4/223: (كما زعم أهل التشبيه في صفة الباري حين أخذوا بظاهر قوله تعالى: (تجري بأعيننا) (مما عملت أيدينا) (وهو السميع البصير) (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) وحكموا مقتضاه بالقياس على المخلوقين فأسرفوا ما شاءوا).

2- وقال في (الموافقات) 4/10- تحت قاعدة إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان-: (كما إذا ثبت لنا أصل التنزيه كلياً عاماً ثم ورد موضع ظاهره التشبيه في أمر خاص يمكن أن يراد به خلاف ظاهره على ما أعطته قاعدة التنزيه فمثل هذا لا يؤثر في صحة الكلية الثابتة) اهـ.

3- وقال في (الموافقات) 5/216- تحت مسألة من الخلاف ما يكون ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وذكر من أسبابه-: (التاسع: أن يقع الخلاف في التأويل وصرف الظاهر عن مقتضاه إلى ما دل عليه الدليل الخارجي ، فإن مقصود كل متأول الصرف عن ظاهر اللفظ إلى وجه يتلاقى مع الدليل الموجب للتأويل ، وجميع التأويلات في ذلك سواء ، فلا خلاف في المعنى المراد ، وكثيراً ما يقع هذا في الظواهر الموهمة للتشبيه) اهـ.

4- وقال في (الاعتصام) 1/306: (إن المشابه

للمخلوق في وجه ما مخلوق مثله) اهـ.

5- وسبق ذكر قوله - في المبحث السابق - (كظهور

تشبيه)² و(الموهمة للتشبيه)³ وغيرها.

قلت: والكلام على هذا من وجهين :

الوجه الأول: وهو في الكلام عن لفظ (الظاهر) ، فإنه لفظٌ مجملٌ إذ قد يراد به المعنى الظاهر المعروف من الصفة - على ما يليق بالله عز وجل - ، وقد يراد به الظاهر المشاهد من صفات المخلوقين ، فهذا اللفظ يحتمل المعنيين ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون المعنى الثاني ظاهراً ولا يرتضون أن يكون النصوص كفرةً وباطلاً ، والله سبحانه أعلم وأحكم من أن

¹ هناك أيضاً لفظ (الجهة) وهو مذكور في المبحث الثالث عند الكلام على صفة العلو.

² (الاعتصام) 1/305, 2/736.

³ (الموافقات) 3/325, 5/143.

يجعل كلامه لا يظهر منه إلا ما هو كفرٌ و ضلال ، وأما المعنى الأول فهو الحق ، و الشاطبي إن كان يريد المعنى الأول فهو حق ولا يوهم تشبيهاً لأنه يثبت معناه على ما يليق به سبحانه ، وإن كان يريد الثاني فهو باطل ولا يقتضي إثبات الصفات ذلك ، بل يلزمه أن ينفي جميع الصفات بل والأسماء أيضاً لأن ظواهرها واحدة ، فإن قد كان نفي بعض الصفات لأن ظواهرها موهمة للتشبيه فلينف الباقي لأنها من بابة واحدة ، وإن ادعى أن ما أثبتته من صفات على ما يليق بالله ولا تقتضي تشبيهاً فكذلك باقي الصفات، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى¹: (وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها والظاهر هو المراد في الجميع فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شئ عليم ، وأنه على كل شئ قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد ، كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير ، كذلك إذا قالوا في قوله: (يحبهم ويحبونه) (رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله (ثم استوى على العرش) إنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ولا حياً كحبه ولا رضا كرضاه ، فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيئاً من ظاهر ذلك مراداً ، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ، وليس في العقل و لا في السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات فيكون الكلام في الجميع واحداً) اهـ.

وقال الشنقيطي رحمه الله تعالى²-بعد كلامٍ طويل- : (وبما ذكرنا يتبين أن من أعظم أسباب الضلال ادعاء أن ظواهر الكتاب والسنة دالة على معانٍ قبيحةٍ غير لائقة ، والواقع في نفس الأمر بعدها وبراءتها من ذلك ، وسبب تلك الدعوى الشنيعة على ظواهر

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

الكتاب وسنة رسوله ﷺ

¹ (التدمرية)ص 76-77، وانظر كلاماً جميلاً في هذا الباب في (إيثار الحق على الخلق) ص 138.

² (أضواء البيان)7/443.

١: (أضواء البيان) 2/319. وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 ٢: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

للناس ما نزل إليهم) لم يبين حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من

يعتقد به من العلماء على أنه

(أضواء البيان) 2/319. وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 ٢: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

(أضواء البيان) 2/319. وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 ٢: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

(أضواء البيان) 2/319. وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 ٢: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

(أضواء البيان) 2/319. وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 ٢: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

1 (أضواء البيان) 2/319.
 2 وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) - تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب (تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).
 3 انظر (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) لللالكائي 3/532.

هو الذي يترجم عن حقيقة أن الله تعالى هو المتكلم في القرآن الكريم، وهذا هو الذي يعنيه الله تعالى في قوله تعالى: «الذي أنزلنا من السماء ماءً فأنزلنا به الحياض، والحيثما أنزلناه أنزلناه ماءً عذبة، ليس فيه كبرياء من الله تعالى، ولا في ذلك علم من عندنا» (الأنعام: 113).

الآية 3/166 (الأنعام: 3/166) **التي** (التي هي الآية 3/166 من سورة الأنعام) **التي** (التي هي الآية 3/166 من سورة الأنعام).

والله تعالى هو المتكلم في القرآن الكريم، وهذا هو الذي يعنيه الله تعالى في قوله تعالى: «الذي أنزلنا من السماء ماءً فأنزلنا به الحياض، والحيثما أنزلناه أنزلناه ماءً عذبة، ليس فيه كبرياء من الله تعالى، ولا في ذلك علم من عندنا» (الأنعام: 113).

1 (التمرية) ص 97.
2 (التمرية) ص 42.
3 ولهذا الأمر ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مناظرة الواسطية (الفتاوى) 3/166 أنه ذكر في (الواسطية) نفي التمثيل ولم يذكر نفي التشبيه، لأن نفي التمثيل هو الوارد في النصوص دون نفي التشبيه، ولأن التشبيه قد يعنى بنفيه معنى صحيح، وقد يعنى به معنى فاسد.

المبحث الثالث "في تأويلاته لبعض الصفات"

وقع الشاطبي رحمه الله تعالى في تحريفات لبعض الصفات ، وذلك لأنه يستقي معتقده - كما سبق بيانه - من كتب الأشاعرة وأهل الكلام ويحيل عليها في مواضع كثيرة¹ ، وفي هذا المبحث سوف أذكر الصفات التي حرفها عن موضعها وهي كما يلي :

أولاً: صفة العلو:

1- قال في (الاعتصام) 1/305- بعد كلام:- (ومثاله في ملة الإسلام مذاهب الظاهرية² في إثبات الجوارح للرب - المنزه عن النقائص - من العين ، واليد ، والرجل ، والوجه ، والمحسوسات ، والجهة ، وغير ذلك من الثابت للمحدثات)³.

2- وقال في (الاعتصام) 2/707: (لا يشك في أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر كاتخاذ الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى ، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة عند جماعة).

3- وقال في (الموافقات) 4/154- تحت مسألة ما لا بد من معرفته لمن أراد علم القرآن- : (ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل ، وإن لم يكن ثم سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علوم القرآن منه ، وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة - ثم ذكر أمثلة على ذلك ومنها قوله:-

والثالث: قوله تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) (ءأمنتم من في السماء) وأشباه ذلك ، إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض وإن كانوا مقرين بالهية الواحد الحق ، فجاءت الآيات بتعيين الفوق وتخصيصه تنبيهاً على نفي ما ادعوه في الأرض ، فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة البتة).

والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول : أن مذهب الشاطبي - كما يتبين من مجموع النصوص السابقة- يدل على نفيه للعلو ، ونفي العلو إنما ذهب إليه متأخرو الأشاعرة بعد أن غلب عليهم التجهم والاعتزال، وإلا

¹ انظر مثلاً (الموافقات) 1/27، 40، 2/9، 4/13.

² سبق الكلام على لفظ (الظاهر) في ص 21.

³ الشاهد هنا هو كلامه في الجهة ، أما الصفات الأخرى فهي مذكورة في ص 49 .

فالأشعري نفسه كان يثبت صفة العلو¹ ، و الباقلاني شيخ الأشاعرة كان يثبتها أيضاً² ، وابن كلاب الذي اقتفى الأشعري ومتقدمو الأشاعرة أثره كان يثبتها أيضاً³ ، بل إن الجهمية الأوائل والمعتزلة الذين امتحنوا الأئمة بخلق القرآن كانوا لا يجرون على التصريح بهذه العقيدة وإنما يلمحون إليها، كما قال حماد بن زيد و عباد بن العوام ووهب بن جرير وأبو بكر بن عياش وغيرهم رحمهم الله تعالى : (إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء⁴) .
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى⁵ -مخاطباً الأشاعرة-:
(ووافقتم المعتزلة على نفيهم وتعطيلهم الذي ما كانوا يجترئون على إظهاره في زمن السلف والأئمة وهو قولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، وأنه ليس فوق السماوات رب ، ولا على العرش إله ، فإن هذه البدعة الشنعاء والمقالة التي هي شر من كثير من اليهود والنصارى⁶ لم يكن يظهرها أحد من المعتزلة للعامة ولا يدعو عموم الناس إليها ، وإنما كان السلف يستدلون على أنهم يبطنون ذلك بما يظهرونه من مقالاتهم)اهـ.

وقال ابن رشد الفيلسوف في كتابه (مناهج الأدلة) : (القول في الجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة)⁷اهـ.

الوجه الثاني : أن في الكتاب والسنة من الأدلة على إثبات العلو لله سبحانه وتعالى ما يفوق الألف دليل⁸ ، فأيات الفوقية والاستواء والصعود والعروج إليه وأنه في السماء وأنه العلي والأعلى وغيرها ، وأحاديث المعراج والعرش والنزول والرؤية ورفع اليدين والإشارة بالإصبع وأنه في السماء وغيرها كلها تدل على العلو⁹ ، فكل هذه النصوص والأدلة – مع أدلة العقل والفطرة – تفيد العلم القاطع الضروري حتى على أصول المبتدعة الذين يجحدون إفادة خبر الأحاد المحتف بالقرائن للعلم ، وقد قال

¹ انظر (الإبانة عن أصول الديانة) ص 69، (المقالات) ص 290، (رسالة الثغر) ص 71 وكلها للأشعري.

² انظر (الإنصاف) للباقلاني ص 22.

³ انظر (درء التعارض) 193/6-194.

⁴ انظر (السنة) لعبد الله بن أحمد 1/117-118، 127، 118، و(السنة) للخلال 5/91، 113، 123، (اجتماع الجيوش) ص 137.

⁵ (الفتاوى الكبرى) 6/630.

⁶ هكذا في الكبرى ، ولعله (شر من كثير من كلام اليهود والنصارى).

⁷ عن (الصواعق المرسله) 2/404.

⁸ انظر (الفتاوى) 5/226، (الجواب الصحيح) 3/86، (مختصر الصواعق) ص 205، (شرح العقيدة الطحاوية) ص 380.

⁹ وقد صنّف في هذه المسألة مصنّفات مثل (إثبات صفة العلو) لأبي محمد بن قدامة المقدسي ، و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن القيم، و(العلو للعلي الغفار) للحافظ الذهبي رحم الله الجميع.

الشاطبي نفسه¹ - عن اجتماع الأدلة وإفادتها للقطع-: (وإنما الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع ، فإن للاجتماع ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التواتر القطع) .
وإذا جاز تأويل هذه النصوص على خلاف ظاهرها - كما ذهب إليه الشاطبي - لم يعد هناك ثقة بالأدلة الشرعية ، وهذا ما جعل الباطنية يتأولون نصوص الأحكام كالصلوات والزكاة والصيام والحج وغيرها ويحتجون على هؤلاء بتأويلاتهم لنصوص الصفات ، وهو ما جعل الفلاسفة يتأولون نصوص المعاد والجنة والنار ويحتجون على هؤلاء بتأويلاتهم لنصوص الصفات ، كما قال ابن رشد الحفيد - وهو من كبار الفلاسفة الباطنية- حين ذكر نصوص إثبات العلو في كتابه (مناهج الأدلة): (إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً ، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهاً ، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة... وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع في ذلك)² .

وقد ألف ابن سينا (الرسالة الأضحوية) في إنكار المعاد وتأويل النصوص الواردة في ذلك، واحتج على صحة ما ذهب إليه بما ذهب إليه هؤلاء في نفيهم للصفات وتأويلاتهم لنصوصها، فقال: (فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمون مقرباً ما لا يفهمون إلى أوهامهم بالتمثيل والتشبيه ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب؟! -يعني أمور المعاد-) ³ .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى⁴ : (إن العلم بدلالة النصوص على العلو والصفات أمر ضروري فالقدح فيه من جنس القدح فيما دل عليه القرآن من خلق السماوات والأرض ، ومن نعيم الجنة والنار ، ولا ريب أن دلالة القرآن على ذلك أعظم من دلالة علي الميزان والشفاعة والحوض وفتنة القبر ومسألة منكر ونكير ، وأعظم دلالة على أن محمداً خاتم الأنبياء وأنه أفضل الخلق وأن الأنبياء أفضل من غيرهم وأن السابقين الأولين من أهل الجنة ، وأعظم دلالة من تنزيه الله عن البخل والكذب والظلم ونحو ذلك من النقائص).

¹ (الموافقات) 1/28.

² عن (الصواعق المرسله) 2/404.

³ عن (درء التعارض) 5/17.

⁴ (درء التعارض) 7/127.

ةةةةة ةةة ةةة ةةةة ةةة ةة ةةةةة ةةة ةةة — ةةةةةة ةة — ةةةة ةةةةةة ةة ةةةةة
 .¹ (ةةةةةةةة ةة ةةةة ةةةةةةةة ةةةةةة ةةة ةةة ةةةةةة ةة ةةة ةةةةةةة ةة
 ةةةةةةةةةةة ةةة ةةةةةة ةةةةةة ةةةةة):² ةةةةةة ةةةةة ةةةةة ةةةةةةةةةة ةةة ةةةةة
 (ةةة ةةة ةةةة ةةةة ةةةةة ةةةةة ةةةةةةةةةة ةةةةةةةةةة ةةةةةة ةةة ةةةةة ةةةةة
 ةةةةة.

ةةةةةةةةة ةةةةة ةةةةةةةةةة ةةةةة ةةة ةة ةةةةة ةةةةةةةةةة ةةةةةةةةةة ةة ةةة
 ةةةة ةة ةةةة— ةةةة ةةةة ةةةة ةةة : ةةةةةةةة ةةة ةةةةةةةةة ةةة ةةة ةةة
 ةةةة ةةةةة — ةةةةةة ةةة ةة ةةةة ةةةةةة ةة : ةةةةةةةةةةة ةةةةة ة
 ةة ةةةةة ةةةةةةةةة ةة ةةةةةةة ةةةةةةةة ةةةةةة ةة ةةةةةةة — ةةةةةة ةة ةةة
 ةةةة ةةةةةة ةةةةةة ةة ةةةةةة ةةةةة (ةةةةة ةة) ةة ةةةةة ةةة
 ةةةةة ةةةةة ةةة ةةةةةةةةةة ةةةةة : ةةةةةة ةةةةةةةةةة ةة ةةةةةةةةةة ةةة
 ةةةةة : ةةةةةة ةة ةةةةةةةةةة ةةةةةة ةة ةةةةةةةةةة ةةةةةة. ³

¹ (رد الدارمي على المريسي) ص 25.
² (الفتاوى) 4/45، وانظر (درء التعارض) 6/209.
³ انظر (الفتاوى) 4/44.

الوجه الثاني: أن قوله (الظاهرية) إنما يعني بهم

الحنابلة لأنهم يأخذون بظاهر نصوص الصفات، وقد أورد الشاطبي قصتهم هذه نقلاً عن أبي بكر بن العربي - وهو أشعري جلد عفا الله عنه - فقال⁶: (حكى ابن العربي في (العواصم) قال: أخبرني جماعة من أهل السنة - ويعني بهم الأشاعرة - بمدينة السلام أنه ورد بها الأستاذ أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري الصوفي من نيسابور فعقد مجلساً للذكر وحضر فيه كافة الخلق، وقرأ القارئ (الرحمن على العرش استوى) قال لي أخصهم: من أنت - يعني الحنابلة - يقومون في أثناء المجلس ويقولون: قاعد، قاعد، بأرفع صوتٍ وأبعده مدى، وثار بهم أهل السنة - يعني الأشاعرة - من أصحاب القشيري ومن أهل الحضرة وتثار الغيتان.. الخ) اهـ، ويطالب هنا أولاً بتصحيح هذه القصة فإنه نقله عن أشاعرة مجهولين، وابن العربي له نقولات من هذا الجنس تحتاج إلى تصحيح⁷، والفتنة قد حصلت فعلاً في بغداد بين القشيري وأتباعه من الأشعرية وبين أتباع أبي يعلى من الحنابلة، ولكن الحق كان مع الحنابلة في ذلك في الجملة، قال شيخ

3

الوجه الثاني: أن قوله (الظاهرية) إنما يعني بهم

الحنابلة لأنهم يأخذون بظاهر نصوص الصفات، وقد أورد الشاطبي

قصتهم هذه نقلاً عن أبي بكر بن العربي - وهو أشعري جلد عفا الله عنه - فقال⁶: (حكى ابن العربي في (العواصم) قال: أخبرني جماعة من أهل السنة - ويعني بهم الأشاعرة - بمدينة السلام أنه ورد بها الأستاذ أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري الصوفي من نيسابور فعقد مجلساً للذكر وحضر فيه كافة الخلق، وقرأ القارئ (الرحمن على العرش استوى) قال لي أخصهم: من أنت - يعني الحنابلة - يقومون في أثناء المجلس ويقولون: قاعد، قاعد، بأرفع صوتٍ وأبعده مدى، وثار بهم أهل السنة - يعني الأشاعرة - من أصحاب القشيري ومن أهل الحضرة وتثار الغيتان.. الخ) اهـ، ويطالب هنا أولاً بتصحيح هذه القصة فإنه نقله عن أشاعرة مجهولين، وابن العربي له نقولات من هذا الجنس تحتاج إلى تصحيح⁷، والفتنة قد حصلت فعلاً في بغداد بين القشيري وأتباعه من الأشعرية وبين أتباع أبي يعلى من الحنابلة، ولكن الحق كان مع الحنابلة في ذلك في الجملة، قال شيخ

الوجه الثاني: أن قوله (الظاهرية) إنما يعني بهم الحنابلة لأنهم يأخذون بظاهر نصوص الصفات، وقد أورد الشاطبي قصتهم هذه نقلاً عن أبي بكر بن العربي - وهو أشعري جلد عفا الله عنه - فقال⁶: (حكى ابن العربي في (العواصم) قال: أخبرني جماعة من أهل السنة - ويعني بهم الأشاعرة - بمدينة السلام أنه ورد بها الأستاذ أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري الصوفي من نيسابور فعقد مجلساً للذكر وحضر فيه كافة الخلق، وقرأ القارئ (الرحمن على العرش استوى) قال لي أخصهم: من أنت - يعني الحنابلة - يقومون في أثناء المجلس ويقولون: قاعد، قاعد، بأرفع صوتٍ وأبعده مدى، وثار بهم أهل السنة - يعني الأشاعرة - من أصحاب القشيري ومن أهل الحضرة وتثار الغيتان.. الخ) اهـ، ويطالب هنا أولاً بتصحيح هذه القصة فإنه نقله عن أشاعرة مجهولين، وابن العربي له نقولات من هذا الجنس تحتاج إلى تصحيح⁷، والفتنة قد حصلت فعلاً في بغداد بين القشيري وأتباعه من الأشعرية وبين أتباع أبي يعلى من الحنابلة، ولكن الحق كان مع الحنابلة في ذلك في الجملة، قال شيخ

¹ سبق الكلام على لفظ (الظاهر) ص 21.

² انظر (الموافقات) 3/319، 4/137.

³ انظر ص 15.

⁴ انظر ص 19.

⁵ (السنة) 1/123.

⁶ (الاعتصام) 2/785.

⁷ مثل نقله في (العواصم) أيضاً أن أبا يعلى الحنبلي كان يقول إذا ذكر الله تعالى وصفاته: ألزمني ما شئتم فإني ألتمه إلا اللحية والعمرة أه قال شيخ الإسلام (درء التعارض) 5/238: (وهذا كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه).

بأنه قد ورد في بعض النسخ أن قول الله عز وجل
﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹ ، وهو
مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾²
.

المقالة الأولى : في قوله تعالى
﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾

هذا قول من قول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾³ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁴ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁵ .

وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁶ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁷ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁸ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾⁹ .

وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁰ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹¹ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹² .

وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹³ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁴ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁵ .

وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁶ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁷ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁸ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾¹⁹ .

وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾²⁰ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾²¹ ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾²² ،
وهو مكتوب في بعض النسخ بـ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ﴾²³ .

غريب من حديث سفیان بن عیینة لا أعلم رواه غير مكي بن عبد الله اهـ قلت: ومكي
ضعيف ، ضعفه العقيلي وغيره.
¹ انظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 81،109، و(الفتاوى)
5,463,533,553، (الفتاوى الكبرى) 6/499 ، (مختصر الصواعق) ص 502 .
² هذا بناءً على إن لسان المسيح عليه السلام سرياني ، وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذا
غلط بل لسانه عبراني كما في (الجواب الصحيح) 1/38،214،2/18.
³ انظر في عقيدتهم هذه (التمهيد) للباقلاني ص 138، (الإرشاد) للجويني ص 109 وما
بعدها، (نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 268 وما بعدها، (الأربعين) للرازي 1/244 وما
بعدها، (المحصل) للرازي أيضاً ص 173 وما بعدها.

1- انظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 113، (حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع) لابن قدامة ص 20 وما بعدها.
 2- انظر (المحصل) ص 173، 172، و (درء التعارض) 7/237، و (الفتاوى الكبرى) 6/495.
 3- (حكاية المناظرة في القرآن) ص 34، وانظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 137، 181.
 4- (الفتاوى الكبرى) 6/632.

...معتاداً على ذلك على الرغم من أن هذه العادة قد تكون لها جوانب إيجابية أيضاً، فالإنسان بطبيعته يحب العادة والتكرار، وهذا يجعله يبتعد عن التغيير والابتعاد عن العرف. ولذا نجد أن العادة قد تكون لها دورها في تثبيت القيم والأخلاق في نفوس الناس، مما يجعلهم يلتزموا بها ولا يترددوا في مخالفتها، وهذا هو المطلوب في الحياة الاجتماعية والدينية. ومع ذلك، فإن العادة قد تصبح سلبية عندما يتصلب الإنسان بها ولا يقبل التغيير، وهذا هو الخطر الذي يجب تجنبه. فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة.

وهذا هو المطلوب في الحياة الاجتماعية والدينية، فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة. فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة.

وهذا هو المطلوب في الحياة الاجتماعية والدينية، فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة. فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة.

وهذا هو المطلوب في الحياة الاجتماعية والدينية، فالإنسان يجب أن يكون متفتحاً للتغيير والابتعاد عن العرف، وأن يتعلم كيف يتعامل مع التغيير والتكيف معه، وهذا هو السبيل الصحيح للحياة.

1 راجع (الفتاوى الكبرى) 6/32-6/39، وانظر في إبطال شيخ الإسلام لمذهب الأشاعرة هذا (الكبرى) 6/492-6/584.
2 (مختصر الصواعق) ص 500.
3 انظر (تفسير الطبري) 10/372، (خلق أفعال العباد) ص 99 وما بعدها، (التوحيد) لابن خزيمة 1/350 وما بعدها، (مختصر الصواعق) 465-471.
4 (السنة) 2/280.
5 (خلق أفعال العباد) ص 137.

هذه هي المسائل التي يمكن أن تنشأ في لغة البرمجة عند استخدام الأعداد الحقيقية (float).

الأعداد الحقيقية في لغة البرمجة هي نوع من البيانات التي تستخدم لتمثيل الأعداد الحقيقية (التي تحتوي على كسور).

في لغة البرمجة، الأعداد الحقيقية تُخزن عادةً في الذاكرة باستخدام التمثيل العشري المزدوج الدقة (double precision).

هذا التمثيل له دقة محدودة، مما يعني أن بعض الأعداد الحقيقية لا يمكن تمثيلها بدقة كاملة في الذاكرة.

على سبيل المثال، العدد $\frac{1}{3}$ لا يمكن تمثيله بدقة كاملة في الذاكرة لأنه يحتوي على كسر لا ينتهي أبداً.

نتيجة لذلك، قد تحدث أخطاء صغيرة في الحسابات التي تتضمن أعداداً حقيقية.

هذا الخطأ عادةً ما يكون صغيراً جداً، ولكنه قد يصبح مهماً في التطبيقات التي تتطلب دقة عالية.

يمكن تجنب هذه المشكلة باستخدام الأعداد الصحيحة (int) في الحسابات التي لا تتطلب دقة عالية.

إذا كنت بحاجة إلى دقة عالية، يمكنك استخدام المكتبات المتخصصة التي توفر دقة أعلى من الذاكرة.

على سبيل المثال، يمكنك استخدام مكتبة decimal في لغة البرمجة C#، والتي توفر دقة أعلى من الذاكرة.

في الختام، الأعداد الحقيقية في لغة البرمجة لها دقة محدودة، مما قد يؤدي إلى أخطاء صغيرة في الحسابات.

يمكنك تجنب هذه المشكلة باستخدام الأعداد الصحيحة أو المكتبات المتخصصة التي توفر دقة أعلى.

¹ (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 169.
² (تحريم النظر في كتب الكلام) ص 66.
³ (حكاية المناظرة في القرآن) ص 40.

مستطوعه كذا- مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه
مستطوعه كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا-مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه
كذا كذا مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه
كذا : مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا كذا مستطوعه كذا كذا مستطوعه مستطوعه كذا) كذا مستطوعه
مستطوعه كذا :مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا : مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا كذا مستطوعه
(مستطوعه مستطوعه مستطوعه : مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا : مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه كذا
كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا): مستطوعه كذا مستطوعه مستطوعه كذا كذا كذا كذا مستطوعه مستطوعه كذا
كذا كذا كذا كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا : مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا مستطوعه مستطوعه كذا كذا
مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه كذا . مستطوعه مستطوعه (مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا كذا
كذا مستطوعه كذا كذا كذا مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا كذا كذا مستطوعه مستطوعه
مستطوعه كذا كذا كذا كذا كذا - مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا كذا
مستطوعه كذا كذا كذا كذا كذا مستطوعه مستطوعه كذا مستطوعه مستطوعه مستطوعه كذا كذا -مستطوعه
مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا مستطوعه كذا مستطوعه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا مستطوعه مستطوعه
مستطوعه .¹مستطوعه

¹ انظر (الفتاوى) 16/85 ، و 6/41، و 8/357.

_____ (_____). _____ (_____) _____
_____ (_____):

_____ (_____):/_____ (_____)
_____ _____
_____ (الله) (الله يستهزئ بهم) (ومكروا ومكر
الله) (إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا) (إلى أشباه ذلك).
قلت:

وحمل هذه الصفات على المجاز تأويل لها ، والصحيح في
هذه الصفات إثباتها على الوجه اللائق بالله سبحانه ، وكون
الاستهزاء والمكر والكيد ونحوها صفات مذمومة من البشر لا
يقتضي هذا نفيها عن الله سبحانه لأمرين :
الأمر الأول: أن الله سبحانه وتعالى لا يشبه له في ذاته و لا
في صفاته و لا في أفعاله ، فلا يقاس بخلقه -كقياسات المعتزلة
مشبهة الأفعال- فيجعل كل ما حسن من البشر حسن منه ، وما
قبح منهم قبح منه ، فإن هذا لا يكون إلا للنظيرين ، والله سبحانه لا
نظير له ، فقد يحسن منه ما لا يجوز للبشر الاتصاف به كالعظمة
والكبرياء ، وقد يحسن من خلقه ما ينزه عنه سبحانه كالعبودية .
الأمر الثاني: إن كون الاتصاف بهذه الصفات مذموم ليس
على الإطلاق ، لأن هذه الصفات ونحوها لها حالتان :
الحالة الأولى: يكون الاتصاف بها مذموماً وهو إذا ما
تضمن ذلك للظلم والكذب والغش ونحوها .
الحالة الثانية: يكون الاتصاف بها محموداً وهو ما كان بحق
وعدلاً ومجازاةً ، فمن مكر بظلم فيحسن أن يمكر به بحق و يعدل

فمثل هذه الصفات ليست كمالاً على الإطلاق ، وليست
نقصاً على الإطلاق ، بل فيها تفصيل ، ومثلها يرد إطلاقاً على الله
سبحانه في حالة كونها كمالاً وهي التي تكون على سبيل المقابلة ،
لذلك فليس من أسمائه سبحانه (المستهزئ) و لا (الماكر) و لا
(الكائد) ونحوها ، لأنها ليست محمودة على الإطلاق ، والله سبحانه
لم يصف نفسه بها إلا على وجه المقابلة والجزاء لمن فعل ذلك
بغير وجه حق .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى¹- عن صفات المكر والخداع
والكيد والاستهزاء ونحوها:- (لا ريب أن هذه المعاني يذم بها كثيراً
، فيقال فلان صاحب مكر وخداع وكيد واستهزاء ، ولا تكاد تطلق
على سبيل المدح بخلاف أضدادها ، وهذا هو الذي غر من جعلها
مجازاً في حق من يتعالى ويتقدس عن كل عيب و ذم .

¹ (مختصر الصواعق) 290-392.

والصواب : أن معانيها تنقسم إلى محمود ومذموم ،
فالمذموم منها يرجع إلى الظلم والكذب ، فما يذم منها إنما لكونه
متضمناً للكذب والظلم أو لهما جميعاً ، وهذا هو الذي ذمه الله
تعالى لأهله... فلما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني
المذمومة ظن المعطلون أن ذلك هو حقيقتها، فإذا أطلقت لغير
الذم كان مجازاً ، والحق خلاف هذا الظن ، وأنها منقسمة إلى
محمود ومذموم ، فما كان منها متضمناً للكذب والظلم فهو مذموم
، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود
، فإن المخادع إذا خادع بباطل وظلم حسن من المجازي له أن
يخدعه بحق وعدل -إلى أن قال- إذا عرف ذلك فنقول : إن الله
تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقاً ،
ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى -إلى أن قال- أن الله سبحانه
لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن
فعل ذلك بغير حق ، وقد عُلم أن المجازاة على ذلك حسنة من
المخلوق ، فكيف من الخالق سبحانه ؟ ، وهذا إذا نزلنا على قاعدة
التحسين والتقبيح العقليين ، وأنه سبحانه منزه عما يقدر عليه مما
لا يليق بكماله ، ولكنه لا يفعل له لقبه وغناه عنه ، وإن نزلنا ذلك
على نفي التحسين والتقبيح عقلاً¹ وأنه يجوز عليه كل ممكن ولا
يكون قبيحاً ، فلا يكون الاستهزاء والمكر والخداع منه قبيحاً البتة ،
فلا يمتنع وصفه به ابتداءً لا على سبيل المقابلة على هذا التقرير ،
وعلى التقديرين بإطلاق ذلك عليه سبحانه على حقيقته دون
مجازة(هـ).

¹ وهو ما ذهب إليه الشاطبي و الأشاعرة كما يأتي إن شاء الله ص 60 .

سادساً: الحب والبغض :

1- قال في (الموافقات) 2/194: (والحب والبغض من الله سبحانه إما أن يراد بهما نفس الإنعام أو الانتقام فيرجعان إلى صفات الأفعال ، وإما أن يراد بهما إرادة الإنعام و الانتقام فيرجعان إلى صفات الذات ، لأن نفس الحب والبغض المفهومين من كلام العرب حقيقة محالان على الله تعالى ، وهذا رأي طائفة أخرى ، وعلى كلا الوجهين فالحب والبغض راجعان إلى نفس الإنعام والانتقام وهما عين الثواب والعقاب).

2- وقال في (الموافقات) 2/195: (إنا لو فرضنا أن الحب والبغض لا يرجعان إلى الثواب والعقاب فتعلقهما بالصفات إما أن يستلزم الثواب والعقاب أو لا ، فإن استلزم فهو المطلوب، وإن لم يستلزم فتعلق الحب والبغض إما للذات ، وهو محال ، وإما لأمر راجع إلى الله تعالى ، وهو محال ، لأن الله غني عن العالمين ، تعالى أن يفتقر لغيره أو يتكمل بشئ ، بل هو الغني على الإطلاق ، وذو الكمال بكل اعتبار ، وإما للعبد ، وهو الجزاء لا زائد يرجع إلى العبد إلا ذلك).

3- وقال في (الموافقات) 2/202: (صار معنى الحب والبغض إلى الثواب والعقاب).

قلت: والكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا الكلام فيه تأويل لصفتي الحب والبغض ، وهو نفس تأويل الأشاعرة فإنهم يؤولون الحب والبغض إما بالمخلوقات فيجعلون الحب هو نفس الإنعام أو الثواب ، والبغض هو نفس الانتقام أو العقاب ، أو بصفة لازمة للحب والبغض وهذه الصفة يقرون بها ، فيجعلون الحب هو إرادة الإنعام، والبغض هو إرادة الانتقام ، وهم يثبتون الإرادة¹.

وهم بذلك اقتفوا أثر الجعد بن درهم -شيخ الجهمية - فإنه أول من أنكر صفة المحبة²، وتبعه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، مع أن الأشاعرة يلزمهم إثبات المحبة والبغض لأنهم يثبتون الإرادة ، فإن كان إثباتهم للإرادة كما يليق بالله عز و جل فليثبتوا الحب و البغض كما يليق بالله أيضاً، فإن قالوا : إن الحب رقة وضعف في القلب ، والبغض لا يكون إلا عين منافرة ، والله سبحانه ينزه عن هذا ، قيل لهم : والإرادة أيضاً هي ميل النفس لجلب منفعة أو دفع مضرة ، والله سبحانه ينزه عن هذا فيلزمكم نفي الإرادة كما نفيتم الحب والبغض ، فإن قالوا : هذه الإرادة التي تذكرون هي إرادة المخلوقين ، ونحن نثبت الإرادة لله على ما يليق

¹ انظر (الإنصاف) للباقلاني ص 35، وانظر (التمهيد) له أيضاً ص 47.
² انظر (الفتاوى) 6/476.

به فلا تشبه غيرها من الإرادات ، قيل لهم : وهذا الحب الذي تقولون إنه رقة ، والبغض الذي تقولون إنه لا يكون إلا عن منافرة هو أيضاً حب المخلوقين وبغضهم ، فأثبتوا الحب والبغض على ما يليق بالله عز و جل ، فيلزمهم فيما أثبتوه نظير ما نفوه¹ .

فإذا فهم ما سبق ، تبين الجواب على الشاطبي في قوله :

(إن نفس الحب والبغض المفهومين من كلام العرب

محالان على الله تعالى) ، والكلام عليه من وجهين :

الأول : أن يقال له : ويلزمك أيضاً أن تقول ونفس الحياة المفهومة من كلام العرب محالة على الله تعالى ، ونفس العلم والسمع والبصر والقدرة والإرادة وجميع الصفات المفهومة من كلام العرب محالة على الله تعالى ، فإن قال : ولكننا ثبت هذه الصفات كما يليق بالله عز وجل ولا نثبتها كثبوتها للمحدثات ، قيل له : ويلزمك هذا في الحب والبغض ، فأثبتها كما يليق بالله عز وجل ، فإن قال : ولكن الحب والبغض المفهومين من كلام العرب محالان على الله ، فإن الحب رقة ، والبغض عن منافرة ، قيل له : والحياة المفهومة من كلام العرب هو بقاء الروح في الجسد كما في الحيوان أو النماء كما في النبات ، والسمع المفهوم من كلام العرب هو التقاط الأصوات بألة كالصماخ ونحوه مع وجود الأسباب وزوال الموانع ، وهكذا ، فيلزمك نفي الصفات كلها إن جعلت المفهوم من كلام العرب ما نراه في الشاهد ، فإن قال : ولكن هذه صفات المحدثات ، ونحن ثبت الصفة لله كما يليق به على وجه لا يشبه صفاتها ، قيل له : والحب والبغض الذي أحلته على الله هو الثابت للمحدثات ، فأثبت لله سبحانه الحب والبغض اللائق به كما أثبت غيره من الصفات .

الثاني : أن قوله **(المفهومين من كلام العرب)** محمل

، فإن كان يريد أن المفهوم من كلام العرب هو ما نراه في الشاهد من صفات المخلوقات فهذا ينزه الله تعالى عنه ، ولكن ليس هذا هو المفهوم من كلام العرب ، فإن الله سبحانه خاطبنا بلغة العرب ووصف نفسه بالحياة وبالعلم وبالقدرة وبغيرها ، فأثبتناها على ما نفهمه من لغة العرب ولا يقتضي هذا تشبيهاً لأننا نثبتها كما يليق بالله سبحانه ، وإن كان يريد أن معنى المحبة والبغض ينزه الله عنه مطلقاً فهذا باطل ، فقد ثبت ذكر المحبة والبغض في الكتاب والسنة فثبتها على ما يليق بالله عز وجل .

الوجه الثاني: أن قول الشاطبي **(لأن الله غني عن العالمين ، تعالى أن يفتقر لغيره ، أو يتكمل بشئ ، بل هو الغني على الإطلاق).**

فيقال له : ما المقصود بهذا؟ .

¹ انظر (التدمرية) ص 31 وما بعدها.

إن كان يريد بقوله **(تعالى أن يفتقر لغيره ، أو يتكمل بشئ)** نفي المحبة والبغض فيلزمه أن يقول هذا الكلام على باقي الصفات ، فإذا كان اتصافه بالمحبة والبغض افتقاراً لغيره وتكماً لغيره ، فقل مثل هذا في ما أثبتته من صفات ، فإن قال :إنها من صفاته وهو بصفاته سبحانه كامل لا نقص فيه ولا افتقار ، فقل مثل هذا في المحبة والبغض .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى¹:(قول القائل يتكمل بغيره ، أيريد به شئ منفصل عنه ؟ أم يريد بصفة من لوازم ذاته ؟ أما الأول فممتنع ، وأما الثاني فهو حق ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها كما لا يمكن وجودها بدونها وهذا كمال بنفسه لا بشئ مباين لنفسه).

والسبيل في هاتين الصفتين هو سبيل أهل السنة والجماعة في باقي الصفات وهو إثباتها على ما يليق بالله عز وجل ، والله تعالى أعلم.

¹ (الفتاوى) 6/97.

سابعاً: الدنو:

قال في (الموافقات) في موضعين: 2/164 و 4/202-
عن الله سبحانه:- (منزه عن مداناة العباد).

قلت:

وقوله (منزه عن مداناة العباد) يحتمل أحد معنيين :
المعنى الأول : أن يكون أراد أن الله سبحانه منزّه عن
الاختلاط بالمخلوقات ، أو أن يحويه شئ منها ، ونحو هذه المعاني
فهذا حق ، ولكن الخطأ في التعبير لأن لفظ (الدنو) ثابت في
الأحاديث.

المعنى الثاني: أن يكون مراده نفي صفة الدنو ، وأن الله
سبحانه لا يدنو بنفسه ، ولا يدني بعض عباده إليه فهذا باطل ، فقد
ثبت في صحيح البخاري وغيره عن عبدالله بن عمر ؓ
(:) (..)
.

1:)
2:
.

¹ (الفتاوى) 5/466، وانظر (مختصر الصواعق) ص 466.
² هكذا ، ولعل الصواب : كمجيئه.

هذه هي الآية الأولى من سورة البقرة: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَتْ بِهِ الشَّجَرِ الْأَثِيمَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَتْ بِهِ الشَّجَرِ الْأَثِيمَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَتْ بِهِ الشَّجَرِ الْأَثِيمَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَتْ بِهِ الشَّجَرِ الْأَثِيمَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَتْ بِهِ الشَّجَرِ الْأَثِيمَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ وَلِيُذْهِبَ عَنْكَ آلِيسَةَ الرَّجِيمَةَ
(**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) : **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**
:² **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** (**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

¹ (شفاء العليل) ص 319-346 .
² (شفاء العليل) ص 360، وانظر (الفتاوى) 8/389.
³ كذا في الأصل ولعل الصواب : وبما.

المجاز ، فإن قالوا: ولكن نثبتها كما يليق بالله على وجه لا يشبه صفات الحوادث ، قيل لهم : فأثبتوا ما نفيتموه على ما يليق بالله على وجه لا يشبه صفات الحوادث ، فإن قالوا : لكن الصفات التي أثبتناها قد دل عليها العقل مع السمع بخلاف التي نفيناها ، قيل لهم :

أولاً: إن السمع وحده كافٍ في إثبات هذه الصفات ، فإنها توقيفية ولا طريق لمعرفة إلا السمع .

ثانياً: إننا لو سلمنا أن العقل لا يدل على الصفات التي نفيتموها ، فإنه لا يدل على انتفائها، بل غايته أن يتوقف فيها ، وقد أثبتنا السمع فيثبتان.

ثالثاً: إننا نستطيع أن نستدل على ما نفيتموه كالنزول مثلاً بالعقل ، فنقول : لو عقلنا موجودان أحدهما يذهب ويحى وينزل ويصعد ويدنو ويقرب بمشيئته وقدرته ، والآخر لا يفعل ذلك بمشيئته وقدرته ، لدل العقل على أن الأول أكمل من الثاني قطعاً ، والله سبحانه هو معطي الكمال فهو أولى به ، فدل العقل على ذلك ، مع أننا نقول هذا تنزلاً ، فإن طريق إثبات الصفات-في الجملة- هو السمع.

فالحاصل ، أن جميع ما ثبت في الكتاب والسنة من الصفات فإنها تُثبت على حقيقتها على ما يليق بالله عز وجل مع نفي التمثيل ، والله تعالى أعلم .

عاشراً: الصفات الخيرية كالوجه واليد

والرجل والعين ونحوها:

1- قال في (الاعتصام) 1/305: (ويتأول الجزئيات حتى ترجع إلى الكليات ، ومثاله في الإسلام مذاهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب - المنزه عن النقائص - من العين واليد والرجل والمحسوسات والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات).

2- وسبق ذكر تفويضه لليد والقدم والوجه¹.

قلت :والجواب من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه الصفات (الوجه واليدين والعينين والرجل) ونحوها كان متقدمو الأشاعرة يثبتونها (ويسمونها الصفات الخيرية -يعني التي ثبتت بالخبر-) ، فكان الأشعري والباقلاني وغيرهم من متقدمي الأشاعرة يثبتونها²، وإنما ذهب إلى نفيها وتأويلها متأخرو الأشاعرة عندما غلب عليهم التجهم والاعتزال ، والصواب في هذه الصفات هو ما قيل في غيرها من الصفات وهو أنها تثبت على حقيقتها على ما يليق بالله عز وجل ، وهذا هو معتقد السلف والأئمة.

الوجه الثاني : أنه ذكر في كلامه هذا ألفاظاً مجملة وهو قوله (**الظاهرية**) وقوله (**الجوارح**) ، فأما اللفظ الأول فسبق الكلام عليه في المبحث الثاني³ ، والكلام هنا على لفظ (الجوارح) ، فيقال :

إن لفظ (الجوارح) لم يرد نفيه ولا إثباته في النصوص الشرعية ، فلا يثبت ولا ينفي لأن الصفات توقيفية لا تقال بالرأي ، ولكن يستفصل عن المراد بهذه الكلمة :
فإن كان المراد بنفي الجوارح هو نفي ما نراه في الشاهد من جوارح المخلوقات ، فهذا صحيح ولكن اللفظ مبتدع.
وإن كان المراد بذلك نفي أن يكون لله سبحانه وتعالى يداً وعيناً ووجهاً ونحوها مما جاءت به النصوص فهذا باطل ، بل تثبت هذه الصفات كما جاءت بها النصوص ولا يضر مع ذلك إن أطلق المبتدعة على من أثبتها تلك الإطلاقات ، والله المستعان .

¹ انظر (الموافقات) 3/318 ، وانظر ص 17.

² انظر (المقالات) ص 290، (الإبانة) ص 77 ، (رسالة الثغر) ص 69، والثلاثة للأشعري ، و(التمهيد) ص 295، (الإنصاف) ص 21 وكلاهما للباقلاني .

³ انظر ص 22.

المبحث الرابع "تهوين الخلاف بين مذهب السلف ومذهب الخلف"

سبق أن ذكرت في المبحث الأول أنه فسر مذهب السلف بمذهب المفوضة ، وقد ذهب بالإضافة إلى خطئه في هذا التفسير إلى خطأ آخر وهو تهوين الخلاف بين مذهب السلف في إثبات الصفات على ما يليق بالله ، وبين مذهب ما يسمى بالخلف وهو التجهم ونفي الصفات عن الله سبحانه ، وجعل الخلاف هذا في إثبات النصوص وفي تحريفها أشبه ما يكون بالخلافات الواقعة في الفروع ، وإليك نصوصه في ذلك :

1- قال في (الاعتصام) 2/695: (فقد ظهر منهم -أي أصحاب البدع- اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة في مطلب واحد ، وهو الانتساب للشريعة ، ومن أشهر مسائل الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات ، حيث نفاها من نفاها ، فإننا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث ، وهو مطلوب الأدلة ، وإنما وقع اختلافهم في الطريق وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً ، فحصل في هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف في الفروع).

2- وقال في (الاعتصام) 2/840: (إذا وجد في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً خرق الجارية المعتادة ، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق ، بل له سعة في أحد أمرين :

= إما أن يصدق به على حسب ما جاء ويكل علمه إلى عالمه ، وهذا ظاهر قوله تعالى (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) يعني الواضح المحكم ، والمتشابه المجمل ، إذ لا يلزمه العلم به ، ولو لزم العلم به لجعل له طريقاً إلى معرفته ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق.

= وإما أن يتأوله على ما يمكن حمله عليه مع الإقرار بمقتضى الظاهر ، لأن إنكاره إنكار لخرق العادة فيه.

وعلى هذا السبيل يجري حكم الصفات التي وصف الباري بها نفسه ، لأن من نفاها نفي شبه صفات المخلوقين ، وهذا منفي عند الجمهور ، فيقي الخلاف في نفي عين الصفة أو إثباتها ، فالمثبت أثبتتها صفة

على شرط نفي التشبيه ، والمنكر لأن يكون ثم صفة غير شبيهة بصفات المخلوقين منكر لأن يثبت أمر إلا على وفق المعتاد).

3-وقال في (الموافقات) 3/328-في مسألة تسليط

التأويل على المتشابه:- (فإن كان -أي المتشابه- من الحقيقي فغير لازم تأويله...وأيضاً فإن السلف الصالح والتابعين ومن بعدهم من المقتدين بهم لم يعرضوا لهذه الأشياء و لا تكلموا فيها بما يقتضي تعيين تأويل من غير دليل وهم الأسوة والقُدوة).

4- وقال في (الموافقات) 5/222-بعد كلام :- (وأيضاً

فقد ظهر منهم -أي أهل الأهواء- اتحاد القصد على الجملة مع أهل الحق في مطلب واحد وهو اتباع الشريعة ، وأشد مسائل الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات حيث نفاها من نفاها ، فإننا إذا نظرنا إلى الفريقين وجدنا كل فريق حائماً حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث ، وهو مطلوب الأدلة ، فاختلافهم في الطريق قد لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً).

قلت:والكلام على هذا من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : أن سبب تهوين الخلاف بين الفريقين هو

الجهل بمذهب السلف ، فإن هؤلاء لما اعتقدوا أن مذهب السلف هو الإقرار بمجرد الألفاظ فقط مع الجهل بالمعاني ، وأن المعاني الظاهرة منها منفية في حق الله ، هؤنوا الخلاف بينهم وبين من نفي الصفات و حرفها عن موضعها ، لاعتقادهم أن الفريقين متفقان على نفي الظاهر ، وإنما الخلاف في ترك الألفاظ على ما هي عليه مع نفي الظاهر ، أو تأويلها عن ظاهرها ، وهو خلاف سهل لاتفاقهم على مبدأ نفي ما يظهر من المعاني، وهؤلاء جمعوا الجهل بمذهب السلف ، وتهوين الخلاف بينهم وبين مذاهب الجهمية .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى¹: (ولا يجوز أن يكون

الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم) فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث ، من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة من حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي

¹ (الفتاوى) 5/8.

مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف بالكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف ، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة) اهـ وقد سبق الرد التفصيلي على مسألة التفويض ، ومسألة الظاهر فيما سبق¹ .

الوجه الثاني : أن التهوين بين المذهبين كلام فاسد لا يصح مطلقاً ، وكيف يكون الخلاف هيناً بين أتباع الأنبياء والمرسلين ومن اقتفى أثر الصحابة والتابعين وبين من اقتفى أثر الفلاسفة والمتكلمين وأفراخ الجهمية والصابئين؟! وكيف يكون الخلاف هيناً وقد كفر السلف الجهمية² ، وكفروا من يقول بخلق القرآن³ ، وكفروا من أنكر العلو⁴ ، وكفروا رؤوس الجهمية ومحرفة الصفات⁵ ، بل وأمروا بهجر من تلبس بشئ من كلامهم ولو قليلاً⁶ ، بل وشنعوا على أهل الكلام أشد تشنيع ودموهم كثيراً وحذروا منهم وأجلبوا عليهم نصيحة للأمة⁷ جزاهم الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى⁸: (ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر ، كيف يكون أولئك المحجوبون ، المفضولون ، المسبوقون ، الحيارى ، المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكامه في باب أحكم ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة ، ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة – لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته- من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع

¹ انظر في التفويض ص 17 ، وفي الظاهر ص 22 .
² انظر (خلق أفعال العباد) ص 17، (السنة) لعبدالله 1/106، (السنة) للخلال 5/89، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/377، (شرح السنة) للبرهاري ص 43 وغيرها.
³ انظر (خلق أفعال العباد) ص 9، (السنة) لعبدالله 1/172، (السنة) للخلال 5/101، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 2/313، (الشريعة) للأجري 1/489، (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 106.

⁴ انظر (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني ص 19.
⁵ انظر (خلق أفعال العباد) ص 21، 17، (السنة) لعبدالله 1/167، (السنة) للخلال 5/84، 100، 117، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/384.
⁶ انظر (زم الكلام وأهله) 4/290 وما بعدها، (شرح السنة) للبرهاري ص 48.
⁷ انظر جميع الكتب السابقة وكتب اعتقادات أهل السنة عموماً.
⁸ (الفتاوى) 5/11.

الهند واليونان وورثة المجوس والمشركون وضلال اليهود
والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة
الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟) اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى¹: (ومن المحال أن يكون
تلاميذ المعتزلة وورثة الصابئين وأفراخ اليونان الذين شهدوا على
أنفسهم بالحيرة والشك وعدم العلم الذي يطمئن إليه القلب
وأشهدوا الله وملائكته عليهم به وشهد به عليهم الأشهاد من اتباع
الرسول أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأعرف به ممن شهد الله
ورسوله لهم بالعلم والإيمان وفضلهم على من سبقهم زمن يحيى
بعدهم إلى يوم القيامة ما خلا النبيين والمرسلين ، وهل يقول هذا
إلا غبي جاهل لم يقدر قدر السلف ولا عرف الله ورسوله وما جاء
به)² اهـ.

الوجه الثالث : أن يقال كيف يكون الخلاف هيناً وقد

اعترف أئمة ما يسمى بمذهب الخلف من المتكلمين بأنهم كانوا
على باطل وفي حيرة وشك من أمرهم؟ واعترفوا بأن الحق هو ما
كان عليه السلف؟.

فقد قال أبو المعالي الجويني - وهو من أئمة الأشاعرة
وممن قرّب مذهبهم إلى الاعتزال- : (لقد خضت البحر الخضم
وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت في الذي نهوني عنه ،
والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنا ذا
أموت على عقيدة أُمي) وقال الغزالي : (أكثر الناس شكاً عند
الموت أصحاب الكلام) ، وقال الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين
تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن
نادم

وقال الرازي :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين
ضلال

وأرواحنا في وحشةٍ من جسومنا وحوصل دنيانا أذى
ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه
قيل وقالوا

وقال : (لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما
رأيتهما تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة
القرآن ، اقرأ في الإثبات (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح
يرفعه) (الرحمن على العرش استوى) ، واقرأ في النفي (ليس

¹ (الصواعق المرسلّة) 1/161.

² المقصود في النقل عن شيخ الإسلام وتلميذه رحمهما الله المقارنة بين السلف
والخلف والفرق بينهما.

كمثله شئ وهو السميع البصير) (و لا يحيطون به علماً) ومن جرب
مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)¹.
فهذه - وغيرها - اعترافات رؤوس الخلفيّة وأئمة المتكلمين
قد اعترفوا ببطلان ما هم عليه وبحيرتهم وشكهم وصواب ما عليه
السلف ، وهذا أوضح دليل على بطلان ما هم عليه من الاعتقادات ،
والله المستعان.

¹ انظر في ذلك (نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 3،4، و(الفتاوى) 5/11 وما بعدها،
(المنهاج) 282-5/268، (درء التعارض) 1/159، 8/47، (الصواعق المرسلّة) 666-2/665،
(طبقات الشافعية) 8/96، (سير الأعلام) 21/501، (شرح العقيدة الطحاوية) ص 244 .

الباب الثاني

"مخالفات الشاطبي في الإيمان والقدر"

وتحته فصلان :

الفصل الأول : مخالفته في الإيمان :

الفصل الثاني : مخالفاته في القدر :

الفصل الأول

"مخالفته في الإيمان"

لم أجد للشاطبي رحمه الله تعالى في الإيمان إلا نصاً واحداً¹ ، وهو قول في (الموافقات) 1/84: (وأما الإيمان فإنه عمل من أعمال القلوب وهو التصديق وهو ناشئ عن العلم) اهـ.

قلت: والكلام على هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن جعل الإيمان هو مجرد التصديق القلبي هو مذهب الأشاعرة² ، وهو نفسه مذهب الجهمية في قولهم الإيمان هو المعرفة ولا فرق بينهما³ وهو أيضاً قول ابن الراوندي والمريسي وغيرهم من الزنادقة⁴.

وهذا القول باطل قطعاً ، وقد كفر الأئمة كوكيع وأحمد وأبي عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول⁵ ، فإنه يلزم على هذا القول أن يكون كل من عرف الله بقلبه مؤمناً وإن كفر بلسانه أو عمله ، ولو سب الله ورسوله وعادي أولياء الله ووالى أعداءه وأهان المصحف وهدم المساجد وفعل الأفاعيل بالمسلمين والمصلين ، وقد التزم الأشاعرة بهذا الأمر ، فإذا أقيمت عليهم الحجة من الكتاب والسنة والإجماع على أن هذا الفعل كفر قالوا : بأن هذا دليل على انتفاء التصديق من قلبه⁶.

وقد روى عبدالله بن أحمد والخلال⁷ وغيرهما أن معقل بن عبيد الله قال لنافع مولى ابن عمر: إنهم يقولون -يعني المرجئة- نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي ، وأن الخمر حرام ونحن نشربها ، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل ، قال : فنتريده من يدي ، وقال : من فعل هذا فهو كافر ، وروى الخلال⁸ عن وكيع قال : الجهمية تقول الإيمان معرفة بالقلب ، فمن قال الإيمان معرفة بالقلب يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، روى الخلال⁹ أيضاً عن

¹ أعني به الكلام الذي يظهر به عقيدته في الإيمان ، وهذا النص وإن كان غير كافٍ للجزم بموافقة الأشاعرة في الإيمان إلا أنني رجحت أنه يوافقهم فيه لأمرين:

الأمر الأول : أنه نص هنا على أن الإيمان هو التصديق كقول الأشاعرة ، بل ونصه هذا قريب جداً من قول الباقلاني في (التمهيد) في تقرير عقيدتهم هذه ص 389: (الإيمان هو التصديق بالله تعالى وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب) اهـ.

الأمر الثاني : أن مرجعه في المعتقد كتب الأشاعرة كما سبق بيانه مراراً .
² انظر (التمهيد) ص 388 و(الإنصاف) وكلاهما للباقلاني ص 48 ، (الإرشاد) للجويني ص 333 ، (المحصل) للرازي ص 237.

³ انظر (الفتاوى) 7/398 ، (مقالات الإسلاميين) 1/219.

⁴ انظر (الملل والنحل) 1/144.

⁵ انظر (الفتاوى) 7/120، 189، 307، 508.

⁶ انظر (الفتاوى) 7/188، 189.

⁷ (السنة) لعبدالله 1/382 ، (السنة) للخلال 4/31.

⁸ (السنة) 5/122 ، وانظر (خلق أفعال العباد) ص 9.

⁹ (السنة) 5/122.

الثالث: أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق ، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر ، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط .

الوجه الثاني : لو سلم أن معناه التصديق فلا يسلم أن التصديق لا يكون إلا بالقلب لأمرين:

الأول : أن الأفعال تسمى تصديقاً كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة **ع** (صحيح البخاري ج 1 ص 120) : (كلمة التصديق لا تكون إلا بالقلب) .

الثاني : قوله **ع** : (كلمة التصديق لا تكون إلا بالقلب) .

الثالث : قوله **ع** : (كلمة التصديق لا تكون إلا بالقلب) .

المفسرون أن المقصود بالإيمان هنا هو الصلاة²، وكما قال تعالى (وَإِذَا تَلَّيْت عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادْتُهُمْ إِيمَانًا) وقال (ويزداد الذين آمنوا إيمَانًا) وغيرها من الآيات الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه وهي تبطل مذهب المرجئة عموماً، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة **ع** (صحيح البخاري ج 1 ص 120) : (كلمة التصديق لا تكون إلا بالقلب) .

المفسرون أن المقصود بالإيمان هنا هو الصلاة²، وكما قال تعالى (وَإِذَا تَلَّيْت عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادْتُهُمْ إِيمَانًا) وقال (ويزداد الذين آمنوا إيمَانًا) وغيرها من الآيات الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه وهي تبطل مذهب المرجئة عموماً، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة **ع** (صحيح البخاري ج 1 ص 120) : (كلمة التصديق لا تكون إلا بالقلب) .

¹ مسألة الزيادة والنقص عند الأشاعرة مختلف فيها ، فبعضهم ينص على أن الإيمان واحد لا يزيد ولا ينقص (انظر (المحصل) ص 232) وبعضهم يقول بالزيادة والنقصان ولكن لا اعتبارات أخرى غير الطاعة والمعصية (انظر (الإنصاف) ص 50، (الإرشاد) ص 336) ، والشاطبي رحمه الله تعالى قد أثبت الزيادة والنقص في الإيمان كما في **(الموافقات)** 3/444.

² انظر (تفسير الطبري) 2/19.

³ (السنة) 4/14.

⁴ (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/889.

⁵ (شرح السنة) 1/78.

إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) إلى قوله (ومما رزقناهم ينفقون)
فجعل الأعمال كلها إيماناً ، وكما نطق به حديث أبي هريرة¹،
وقالوا : إن الإيمان قول وعمل وعقيدة ، يزيد بالطاعة ، وينقص
بالمعصية ، على ما نطق به القرآن في الزيادة ، وجاء في الحديث
بالنقصان في وصف النساء²، وروي عن عائشة قالت قال رسول
الله ﷺ (ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند
أحمد ، 5/ 384) ، (ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند
أحمد ، 5/ 384) – (ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند
أحمد ، 5/ 384) : (ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند
أحمد ، 5/ 384) .
(ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند أحمد ، 5/ 384)
(ما من امرأة مسلمة إلا ولها حظ من الإيمان) (مسند أحمد ، 5/ 384) .

¹ يعني حديث (الإيمان بضع وسبعون – أو وستون – شعبة) والذي مضى.
² يعني حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين مرفوعاً (ما رأيت من ناقصات عقل
ودين أذهب للرجل الحازم من إحداهن).
³ (التمهيد) 9/238.

الفصل الثاني

"مخالفاته في القدر"

تمهيد :

ذهب الشاطبي رحمه الله تعالى إلى مذهب الأشاعرة في القدر ، وهم جبرية في ذلك¹ ، ويتضح هذا من تتبع نصوص الشاطبي ، بل إنه قال في مقدمة كتابه (الموافقات) 4/ 1 : (حتى ظهر محض الإجبار في عين الأقدار ، وارتفعت حقيقة أيدي الاضطرار إلى الواحد القهار ، وتوجهت إليه أطماع أهل الافتقار ، لما صح من السنة الأحوال صدق الإقرار ، وثبت في مكتسبات الأفعال حكم الاضطرار) وهذا يوحى بالتصريح بعقيدة الجبر ، وأن أفعال المكلفين اضطرارية²، كما أنه ذهب إلى نفي التحسين والتقبيح العقليين والتشنيع على من يقول بهما ، ونفي التحسين والتقبيح مستند أساساً على نفي الحكمة الإلهية ، وجعل الله سبحانه يأمر وينهى لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة ، وذهب أيضاً إلى أن الأسباب هو ما يحصل الشئ عندها لا بها -وهو نفي لتأثير الأسباب - بل وجعل اعتقاد تأثير الأسباب شركاً - كما يقوله الجبرية تماماً-، وجعل المسببات لا تدخل تحت قدرة المكلف ، وغير ذلك مما سيتضح من خلال المباحث التالية إن شاء الله تعالى:

المبحث الأول : مسألة التحسين والتقبيح العقليين :

المبحث الثاني : مسألة الأسباب والمسببات :

المبحث الثالث : مسألة الظلم :

¹ وصرح الرازي وغيره أنهم يقولون بالجبر كما في (إيثار الحق) ص 317.
² قارن هذا بما ذكره الرازي في (الأربعين) 1/319، (المحصل) ص 199.

المبحث الأول

"مسألة التحسين والتقبيح

العقليين"

ذهب الشاطبي إلى نفي التحسين والتقبيح العقليين ، وشنع على من يقول به وبدعه ، بل وجعله من البدع الحقيقية -التي لا أصل لها في الشرع - ، ومن البدع الكلية - التي يكون ضررها كلياً في الشريعة - ، وإليك نصوصه في ذلك :

1- قال في (الاعتصام) 1/147- بعد كلام-: (فلا يصح بناءً على الدليل الدال على إبطال التحسين والتقبيح العقليين ، إذ هو عند علماء الكلام من مشهور البدع ، وكل بدعة ضلالة).

2- وقال في (الاعتصام) 1/191: (إن عامة المبتدعة قائلة بالتحسين والتقبيح العقلي).

3- وقال في (الاعتصام) 1/221- وقد ذكر البدع الحقيقية¹:- (قال :وهي أعظم وزراً لأنها مخالفة محضه وخروج عن السنة ظاهر ، قال : كالقول بالقدر ، والقول بالتحسين والتقبيح).

4- وقال في (الاعتصام) 1/136: (والتحسين والتقبيح مختص بالشرع لا مدخل للعقل فيه وهو مذهب جماعة أهل السنة ، وإنما يقول به المبتدعة أعني التحسين والتقبيح بالعقل).

5- وقال في (الاعتصام) 1/487: (والعقل لا يحسن ولا يقبح)².

6- وقال في (الاعتصام) 2/543- عندما قسم البدع إلى كلية في الشريعة وجزئية ، ثم تكلم عن الكلية-: (ومعنى ذلك أن يكون الخلل الواقع بسبب البدعة كلياً الشريعة كبدعة التحسين والتقبيح العقليين).

7- وقال في (الاعتصام) 2/594: (ومن ذلك - يعني الابتداع- القول بالتحسين والتقبيح العقلي) اهـ.

8- وقال في (الاعتصام) 2/872- تحت أمثلة من زل بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال-: (والعاشر: رأي أهل التحسين والتقبيح العقليين ، فإن محصول مذهبهم تحكيم عقول الرجال دون الشرع).

¹ البدع الحقيقية هي التي يكون أصلها غير مشروع ، وأما الإضافية فالتى يكون أصلها مشروعاً ولكن وصفها غير مشروع.
² وانظر (الاعتصام) 1/61 ففيها إشارة إلى ذلك.

9- وقال في (الموافقات) 1/125: (ما تبين في علم الكلام أن العقل لا يحسن ولا يقبح).

10- وقال في (الموافقات) 2/534,535: (كون المصلحة مصلحة تقصد بالحكم ، والمفسدة مفسدة كذلك مما يختص بالشارع لا مجال للعقل فيه بناءً على نفي التحسين والتقييح ، فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة ما فهو الواضع لها مصلحة ، وإلا فكان يمكن عقلاً أن لا تكون كذلك ، إذ الأشياء كلها بالنسبة إلى وضعها الأول متساوية لا قضاء للعقل فيها بحسن ولا قبح).

11- وقال في (الموافقات) 3/28: (إن الأفعال والتروك من حيث هي أفعال وتروك متماثلة عقلاً بالنسبة إلى ما يقصد بها إذ لا تحسن للعقل ولا تقبح)¹. قلت: والكلام على هذا من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الأقوال في التحسين والتقييح أصلها ناشئ عن الاعتقاد ، فلما كان الأشاعرة نفاةً للحكمة قائلين بالجبر ، ويقولون إن الله سبحانه لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى لحكمة بل لمجرد المشيئة ، فالله عندهم لا يأمر بشئ لشئ ولا ينهى عن شئ لشئ بل كل ذلك لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة، لهذا الأمر قالوا بنفي التحسين والتقييح العقليين² ، وجعلوا الأعيان والأفعال والتروك لا تتصف بصفات في نفسها تجعلها حسنة أو قبيحة قبل ورود الشرع ، فلا فرق بين التوحيد والشرك ، ولا بين الصدق والكذب ، ولا بين النكاح والزنا ، ولا بين الطيب والخبيث ، ونحوها قبل ورود الشرع ، بل لما أمر الله بالتوحيد صار حسناً ولما نهى عن الشرك صار قبيحاً ، ولو أمر بالشرك ونهى عن التوحيد لانقلب الأمر وصار التوحيد قبيحاً والشرك حسناً ، وكذلك باقي الأفعال والتروك، وكل هذا أوجه فرارهم من تعليل أفعال الله سبحانه ، فلو قالوا بأن الأعيان والأفعال والتروك تتصف بالحسن والقبح في نفسها قبل ورود الشرع لكان فيها صفات لأجلها شرع الله فعلها أو تركها ، فيكون قد أمر بالتوحيد لحسنه ونهى عن الشرك لقبه ، وأمر بالصدق لحسنه ونهى عن الكذب لقبه ، وشرع النكاح لحسنه ونهى عن الزنا لقبه ، وهكذا ، وهم يهربون من التعليل فالله عندهم لا يأمر بشئ لشئ ولا ينهى عن شئ لشئ - كما سبق بيانه -.

فإذا علم هذا تبين أن معنى قول الشاطبي فيما مضى (فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة فهو الواضع لها مصلحة وإلا فكان يمكن عقلاً أن لا تكون كذلك ، إذ

¹ وانظر (الموافقات) 3/210 ففيها إشارة إلى هذا أيضاً.
² انظر (الإرشاد) ص 228، (نهاية الأقدام) ص 370، (الأربعين) 1/346، (المحصل) ص 202.

الأشياء كلها بالنسبة إلى وضعها الأول متساوية لا قضاء للعقل فيها بحسن ولا قبح)¹ وقوله (إن الأفعال والتروك من حيث هي أفعال وتروك متماثلة عقلاً بالنسبة إلى ما يقصد بها إذ لا تحسین للعقل ولا تقبیح)² هو ما سبق ذكره من مذهب الأشاعرة في جعلهم الأفعال والتروك متماثلة عقلاً قبل ورود الشرع فلا يحكم العقل فيها بلا حسن ولا قبح ، وأن الله سبحانه لم يأمر بالمأمورات لحسنها ولم ينه عن المنهيات لقبحها ، بل كل ذلك لمحض المشيئة .

ولا شك أن هذا القول قول مبتدع في الإسلام ، ولم يقل أحد من الأئمة والسلف أن العقل لا يحسن ولا يقبح ، أو أنه لا يعلم بالعقل حسن الفعل أو قبحه ، بل هذا قول محدث مبتدع ، وعده جماعة من الأئمة من بدع الأشعري التي لم يسبق إليها³.

الوجه الثاني: أن هذا القول مخالف للمنقول وللمعقول:

أما مخالفته للمنقول فما تواتر من الآيات والأحاديث التي فيها إن الله سبحانه ذو حكمة بالغة لا يأمر إلا لحكمة ولا ينهى إلا لحكمة ولا يفعل إلا لحكمة سبحانه وتعالى⁴ ، وأنه يأمر بأفعال لطيبها وحسنها وينهى عن أخرى لخبثها وقبحها كقوله تعالى : (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فهذا صريح في أن الحلال كان طيباً قبل حله ، وأن الخبيث كان خبيثاً قبل حرمة ، لا كما يقول نفاة الحسن والقبح العقليين أن الطيب لم يصر طيباً إلا بعد الأمر به ، والخبث لم يصر خبيثاً إلا بعد النهي عنه ، ولو كان لا حسن إلا للمأمور ولا قبح إلا للمنهى لكان معنى الآية (ويحل لهم ما يحل لهم ، ويحرم ما يحرم عليهم) وهذا باطل فإنه لا فائدة فيه⁵ . ونحو قوله تعالى (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) والقول فيها كالقول في الآية السابقة.

ونحو قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) فإنها تدل على أن الفواحش لها صفات في أنفسها من أجلها حرمت ، لذلك نزه الله نفسه أن يأمر بها ، ولو كان الأمر كما يقول نفاة الحسن والقبح لكان معنى الآية (إن الله لا يأمر بما ينهى عنه) وهذا لا فائدة فيه ، وينزه أحاد العقلاء أن يقول مثل هذا الكلام ، فكيف بالله سبحانه ، والآيات في هذا كثيرة.

وأما مخالفته للمعقول :

فإن كل عاقل من مسلم أو كافر يدرك بعقله حسن الصدق والعدل والإحسان ونحوها ، ويدرك بعقله قبح الكذب والظلم

¹ (الموافقات) 2/534,535.

² (الموافقات) 3/28.

³ انظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 95,140، و (الفتاوى الكبرى) 6/611،

(درء التعارض) 9/50، (المنهاج) 1/450، (العلم الشامخ) للمقبلي ص 109.

⁴ انظر هذه الأدلة بالتفصيل في (شفاء العليل) 319-346.

⁵ انظر (مفتاح دار السعادة) ص 324، (الفتاوى) 8/433.

والإساءة ونحوها ، ولا يقول عاقل قط بالمساواة بين الصدق والكذب ، والعدل والظلم ، والإحسان والإساءة ، والطيبات والخبائث ، بل لو قال أحد بذلك لعدوه مجنوناً ، فانظر إلى هذا المذهب الباطل كيف بنى باطلاً- وهو نفي الحسن والقبح العقليين -على باطل -وهو نفي الحكمة -.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى¹:

(وأما الطرف الآخر في مسألة التحسين والتقيح فهو قول من يقول إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ، ولا على صفات هي علل للأحكام ، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر ، لمحض الإرادة لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر . ويقولون أنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله ، وينهى عن عبادته وحده ، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش ، وينهى عن البر والتقوى ، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم ، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم ، بل إذا قال (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فحقيقة ذلك عندهم أنه يأمرهم بما يأمرهم ، وينهاهم عما ينهاهم ، ويحل لهم ما يحل لهم ، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم -إلى أن قال- فهذا القول ولوآزمه هو أيضاً قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف والفقهاء مع مخالفته أيضاً للمعقول الصريح ، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء فقال: (إن الله لا يأمر بالفحشاء) كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر فقال تعالى: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) وقال (أفنجعل المسلمين كالمجرمين) مالكم كيف تحكمون) وقال (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) وعلى قول النفاة لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهؤلاء ، وبين تفضيل بعضهم على بعض ، ليس تنزيهه عن أحدهما بأولى من تنزيهه عن الآخر)اهـ.

و قال ابن القيم رحمه الله تعالى²: (فإن من المستقر في العقول والفطر أن قضاء هذا الوطر في الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات والجدات مستقيح في كل عقل ، مستهجن في كل فطرة ، ومن المحال أن يكون المباح من ذلك مساوياً للمحظور في نفس الأمر ولا فرق بينهما إلا مجرد التحكم بالمشيئة سبحانه هذا بهتان عظيم ، وكيف يكون في نفس الأمر نكاح الأم واستفراشها مساوياً لنكاح الأجنبية واستفراشها وإنما فرق بينهما محض الأمر .

¹ (الفتاوى) 7/433.

² (مفتاح دار السعادة) ص 322.

وكذلك من المحال أن يكون الدم والبول والرجيع مساوياً للخبز والماء والفاكهة ونحوها وإنما الشارع فرق بينهما فأباح هذا وحرم هذا مع استواء الكل في نفس الأمر ، وكذلك أخذ المال بالبيع والهبة والوصية لا يكون مساوياً لأخذه بالقهر والغلبة والغصب والسرقة والجناية حتى يكون إباحة هذا وتحريم هذا راجعاً إلى محض الأمر والنهي المفرق بين متماثلين . وكذلك الظلم والكذب والزور والفواحش كالزنا واللواط وكشف العورة بين الملاً ونحو ذلك كيف يسوغ عقل عاقل أنه لا فرق قط في نفس الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعفة والصيانة وستر العورة ، وإنما الشارع يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا .

وهذا مما لو عرض على العقول السليمة التي لم تدخل ولم يمسخها ميل للمثالات الفاسدة وتعظيم أهلها وحسن الظن بهم لكانت أشد إنكاراً له ، وشهادة ببطلانه من كثير من الضروريات ، وهل ركب الله في فطرة عاقل قط أن الإحسان والإساءة والصدق والكذب والفجور والعفة والعدل والظلم وقتل النفوس وإنجاءها ، بل السجود لله وللصنم سواء في نفس الأمر لا فرق بينهما ، وإنما الفرق بينهما الأمر المجرد ، وأي جحد للضروريات أعظم من هذا ؟ وهل هذا إلا بمنزلة من يقول إنه لا فرق بين الرجيع والبول والدم والقيء وبين الخبز واللحم والماء والفاكهة والكل سواء في نفس الأمر وإنما الفرق بالعوائد؟ وأي فرق بين مدعي هذا الباطل وبين مدعي ذلك الباطل؟ وهل هذا إلا بهت للعقل والحس والضرورة والشرع والحكمة ؟ .

وإذا كان لا معنى للمعروف عندهم إلا ما أمر به فصار معروفاً بالأمر ، ولا للمنكر إلا ما نهى عنه فصار منكراً بنهيه ، فأى معنى لقوله (يا أمرهم بالمعروف وبنهاهم عن المنكر) وهل حاصل ذلك زائد على أن يقال يأمرهم بما يأمرهم به ، وبنهاهم عما ينهاهم عنه ؟ وهذا كلام ينزه عنه أحاد العقلاء فضلاً عن كلام رب العالمين ، وهل دلت الآية إلا على أنه أمرهم بالمعروف الذي تعرفه العقول ، وتقر بحسنه الفطر ؟ فأمرهم بما هو معروف في نفسه عند كل عقل سليم ، ونهاهم عما هو منكر في الطباع والعقول بحيث إذا عرض على العقول السليمة أنكرته أشد الإنكار ، كما أمر بما إذا عرض على العقل قبله أعظم قبول وشهد بحسنه ، كما قال بعض الأعراب وقد سئل بم عرفتم أنه رسول الله ؟ فقال : (ما أمر بشئ فقال العقل لبيته ينهى عنه ، ولا نهى عن شئ فقال لبيته أمر به) ، فهذا الأعرابي أعرف بالله ودينه ورسوله من هؤلاء¹ .

¹ وقد خصص ابن القيم رحمه الله تعالى أكثر كتابه (مفتاح دار السعادة) للكلام على مسألة التحسين والتقبيح العقليين فراجع فإنه مفيد جداً في هذه المسألة جزاه الله خير الجزاء.

الوجه الثالث : أن الذي يظهر من كلام الشاطبي رحمه الله تعالى أنه لا يعرف مذهب أهل السنة في المسألة ، بل لا يعرف إلا مذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة ، وهذا يحصل كثيراً في كتب الأشاعرة والمتكلمين-وهي موارد الشاطبي-حيث يذكرون مذهبهم والمذاهب الأخرى أما المذهب الحق فلا يذكرونه لجهلهم به لا لشيء آخر¹.

فالحاصل أنه لما كان مذهب أهل السنة إثبات الحسن والقبح العقليين ، وكان مذهب المعتزلة كذلك ، التبس مذهب أهل السنة بمذهب المعتزلة على بعض الفضلاء ، واعتقد أن كل من قال بالحسن والقبح العقليين فإنه يقول كقول المعتزلة فإن من قولهم أن الأعيان والأفعال والتروك حسنها وقبحها ذاتي وتعلم بالعقل ، والشرع مجرد كاشف لهذا لا منشئ له ، وعلى هذا فهم يرتبون الثواب والعقاب على مجرد الحسن والقبح العقليين ولو لم تبلغ الرسالة².

والفرق بين المذهبين من وجوه :

الأول : أن أهل السنة أثبتوا لله سبحانه الحكمة في أفعاله وأوامره و نواهيها وهذه الحكمة تتضمن أمرين : حكمة تعود إليه سبحانه ، وحكمة تعود إلى عباده ، أما المعتزلة فلم يثبتوا إلا الحكمة المنفصلة عنه بناءً على مذهبهم في نفي الصفات القائمة بالله سبحانه- وقد سبق تفصيل القول في هذا-³.

الثاني: أن أهل السنة لم يضعوا شريعة لله سبحانه بعقولهم ، فجعلوا ما يحسن منهم يحسن منه فيجب عليه فعله ، وما يقبح منهم يقبح منه ويحرم عليه فعله كما فعله المعتزلة - مشبهة الأفعال- حين وضعوا لله شريعة بعقولهم ، بل الله سبحانه لا يشبهه له في أفعاله كما لا يشبهه له في ذاته وصفاته، وليس كل ما حسن من خلقه حسن منه ولا ما قبح منهم قبح منه⁴.

الثالث: أن أهل السنة يجعلون الحسن والقبح صفات ثبوتية للأفعال معلومة بالعقل ، وأن الشرع جاء لتقرير ما هو مستقر في الفطر والعقول من تحسين الحسن وتقيح القبيح ، ولكنهم لم يرتبوا العقاب على مجرد التحسين والتقيح العقليين بل لابد من وجود الرسالة والبلاغ ، بخلاف المعتزلة فإنهم يرتبون الثواب والعقاب على مجرد الحسن والقبح العقليين⁵.

الرابع: أن أهل السنة يثبتون أقسام الحسن والقبح الثلاثة وهي :

¹ انظر (الفتاوى) 5/484.

² انظر (شرح الأصول الخمسة) ص 301، (المعتمد) لأبي الحسين البصري المعتزلي 1/363.

³ انظر ص 43.

⁴ (مفتاح دار السعادة) ص 378.

⁵ (مفتاح دار السعادة) ص 377، 357، وانظر (الفتاوى) 7/435.

الأول : أن يكون نفس الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك ، كما يعلم بالعقل حسن العدل وقبح الظلم ، فهذا حسنه وقبحه راجع إلى نفس الفعل وهو يعلم بالعقل .

الثاني: أن الشارع إذا أمر بشئ صار حسناً ، وإذا نهى عن شئ صار قبيحاً ، فهذا اكتسب فيه الفعل صفة الحسن والقبح من خطاب الشارع ، كالأمر بالصلاة مثلاً فإن صفتها لا تعلم بالعقل بل بخطاب الشارع ، فلما أمر بها علمنا حسن هذه الصفة.

الثالث: أن تكون المصلحة ناشئة من نفس الأمر لا من الفعل ، وذلك كأن يأمر الشارع بشئ ليمتحن به العبد كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ، فالحكمة هنا والمصلحة من نفس الأمر لا من المأمور به .

فأهل السنة يثبتون الجميع ، أما المعتزلة فلم تثبت إلا القسم الأول ، وزعموا أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع¹.

فمما سبق يتبين الفرق الكبير بين مذهب أهل السنة وبين مذهب المعتزلة ، وأن من سوى بينهما فقد أبعد ، والله تعالى أعلم.

¹ (الفتاوى) 436-7/434، (مفتاح دار السعادة) ص 436.

المبحث الثاني

"مسألة الأسباب والمسببات"

ذهب الشاطبي إلى ما ذهب إليه الأشاعرة في الأسباب ،
وكلامه في هذا الباب كثير جداً ، لذلك رأيت أن أقسم كلامه إلى
أربع مسائل كما يلي :

المسألة الأولى

"تأثير السبب في المسبب"

ذهب الشاطبي إلى أن السبب هو ما يحصل المسبب عنده لا
به ، وأن الله قد أجرى العادة في الخلق أن يحدث المسبب عند
السبب- بلا تأثير منه- ، وإليك نصوصه في هذا :

1- قال في (الاعتصام) 1/497: (فالنظر إلى وضع
الأسباب والمسببات أحكام وضعها الباري تعالى في
النفوس يظهر عندها ما شاء الله من التأثيرات).
2- وقال في (الموافقات) 1/314: (السبب غير فاعل
بنفسه ، بل إنما وقع المسبب عنده لا به ، فإذا تسبب
المكلف فالله خالق السبب والعبد مكتسب له - ثم ذكر
أدلة وقال 1/315- والأدلة على هذا تنتهي إلى القطع ،
وإذا كان كذلك ، فالالتفات إلى المسبب في فعل السبب
لا يزيد على ترك الالتفات إليه ، فإن المسبب قد يكون
وقد لا يكون ، هذا وإن كانت مجاري العادات تقتضي أن
يكون).

3- وقال في (الموافقات) 1/316: (وإنما قصده - أي
الشارع- وقوع المسببات بحسب ارتباط العادة الجارية
في الخلق ، وهو أن يكون خلق المسببات على إثر إيقاع
المكلف للأسباب ليسعد من سعد ويشقى من شقى).

4- وقال في (الموافقات) 1/317- في مسألة وقوع
المسببات- (التفات إلى العادة الجارية) وذكر نحو هذا الكلام
من كون وقوع المسببات على أثر الأسباب قد أجرى الله العادة به
في مواضع منها (الموافقات) 1/326، 328، 354، 359.

5- وقال في (الموافقات) 1/322: (أن يدخل - يعني
المكلف- في السبب على أن المسبب يكون عنده عادة).

6- وقال في (الموافقات) 1/335-336: (إيقاع السبب
بمنزلة إيقاع المسبب ، قصد ذلك المسبب أو لا ، لأنه لما
جعل مسبباً له في مجرى العادات عد كأنه فاعل له
مباشرة ، ويشهد لهذا قاعدة مجاري العادات ، إذ أجرى

فيها نسبة المسببات إلى أسبابها كنسبة الشيع إلى الطعام ، والإرواء إلى الماء، والإحراق إلى النار ، والإسهال إلى السقمونيا ، وسائر المسببات إلى أسبابها ، فكذلك الأفعال التي تتسبب عن كسبنا منسوبة إلينا وإن لم تكن من كسبنا .
قلت:

وهذا الكلام هو كلام الأشاعرة -الذين اقتفوا آثار الجهمية في إنكار الأسباب- ، فإنهم أنكروا أن يكون للأسباب أي تأثير على المسببات ، وقالوا : إنه ليس في النار قوة الإحراق ، ولا في الماء قوة الإغراق ، ولا في السكين قوة القطع ، قالوا : ولكن الله يخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب لا بها ، فعند وجود النار يخلق الله الإحراق بلا تأثير من النار، وعند وجود السكين يخلق الله القطع بلا تأثير من السكين ، وهكذا ، ويقولون : إن الله قد أجرى العادة بخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب¹ -وكل هذا طرداً لعقيدتهم في الجبر وأنه لا فاعل إلا الله-.

ومن المعلوم أن هذا باطل في الشرع والعقل ، فإن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل في الأسباب قوة تؤثر في مسبباتها ، وهو خالق السبب والمسبب ، والمسبب إنما حدث بالسبب لا عند السبب -كما يقوله الجبرية- ، وأهل السنة لا ينكرون تأثير القوى والطبائع والأسباب الطبيعية ، بل يقرون بها كإنزال المطر بالسحاب ، وإنبات الأرض بالماء ، ونحو ذلك ، وقد ذكر الله سبحانه تأثير الأسباب في المسببات في كتابه كقوله تعالى : (فسقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) ، وقال تعالى : (وما أنزل من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها) ، وقوله تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) وغيرها من الآيات ، وهو أمر معلوم بالعقل والمشاهدة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى²: (جمهور أهل السنة المثبتة للقدر³ من جميع الطوائف يقولون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأن له قدرة حقيقية ، واستطاعة حقيقية ، وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية ، بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل من أن الله يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، ولا يقولون إن القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها ، بل يقرون أن لها تأثيراً لفظاً ومعنى ، حتى جاء لفظ الأثر في مثل قوله تعالى (ونكتب ما قدموا وآثارهم) وإن كان التأثير هناك أعم منه في الآية ، لكن يقولون : هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها ، والله تعالى خالق السبب والمسبب ،

¹ انظر (الإرشاد) ص 173، (نهاية الأقدام) ص 54، (البحر المحيط) للزرکشي 2/9.

² (منهاج السنة) 3/12.

³ يعني رحمه الله بأهل السنة هنا مثبتتي خلافة أبي بكر وعمر ومن هم خلاف الرافضة وفي هؤلاء مبتدعة، ولا يقصد بهم أهل السنة والجماعة.

ومع أنه خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه ، ولا بد له من معارض يمانعه ، فلا يتم أثره - مع خلق الله له - إلا بأن يخلق الله السبب ويزيل الموانع .

ولكن هذا القول الذي حكاه¹ هو قول بعض المثبتة للقدر كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، حيث لا يثبتون في المخلوقات قوى وطبائع ، ويقولون: إن الله فعل عندها لا بها ، ويقولون : إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل(اهـ).

وقال رحمه الله تعالى²: (ومذهب الفقهاء أن السبب له تأثير في مسببه ، ليس علامة محضة ، وإنما يقول إنه علامة محضة طائفة من أهل الكلام الذين بنوا على قول جهم - إلى أن قال- ومملوء - يعني القرآن- بأنه يخلق الأشياء بالأسباب ، لا كما يقوله أتباع جهم : أنه يفعل عندها لا بها ، كقوله تعالى (أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها) ، وقوله(وأنزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد) والنخل باسقات لها طلع نضيد) رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً) وقوله(وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) وقوله(يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام) وقوله(قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) ونحو ذلك(اهـ).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى³:(وعندهم - يعني الجهمية الجبرية- أن الله لم يخلق شيئاً بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر ، فليس في النار قوة الإحراق ، ولا في السم قوة الإهلاك ، ولا في الماء والخبز قوة الري والتغذي به ، ولا في العين قوة الإبصار ، ولا في الأذن والأنف قوة السمع والشم ، بل الله سبحانه يحدث هذه الآثار عند ملاقة هذه الأجسام ، لا بها ، فليس الشبع بالأكل ، ولا الري بالشرب ، ولا العلم بالاستدلال ، ولا الانكسار بالكسر ، ولا الإزهاق بالذبح - إلى أن قال- بل عندهم صدور الكائنات والأوامر والنواهي عن محض المشيئة الواحدة التي رجحت مثلاً على مثل بغير مرجح ، فعنها يصدر كل حادث ، ويصدر مع الحادث حادث آخر مقترناً به اقتراناً عادياً لا أن أحدهما سبب الآخر ولا مرتبط به -إلى أن قال- وطرد هذا المذهب مفسد للدنيا والدين ، بل ولسائر أديان الرسل ، ولهذا لما طرده قوم أسقطوا الأسباب الدنيوية وعطلوها وجعلوا وجودها كعدمها⁴، ولم يمكنهم ذلك فإنهم لا بد أن يأكلوا ويشربوا ويباشروا من الأسباب

¹ يعني الرافضي صاحب (منهاج الندامة) والذي يرد عليه شيخ الإسلام رحمه الله هنا، وقد ذكر الرافضي أن أهل السنة ينكرون أن يكون للعبد تأثير في شيء.

² (الفتاوى) 8/486.

³ (مدارج السالكين) 3/496.

⁴ وهذا ما ذهب إليه الشاطبي كما يأتي إن شاء الله تعالى في المسألة الرابعة.

ما يدفع عنهم الحر والبرد والألم ، فإن قيل لهم: هلا أسقطتم ذلك؟
قالوا: لأجل الاقتران العادي ، فإن قيل لهم هلا قمتم بما أسقطتموه
لأجل الاقتران العادي أيضاً ، فهذا المذهب قد فطر الله سبحانه
الحيوان ناطقه وأعجمه على خلافه ، وقوم طردوه فتركوا له
الأسباب الأخرية)¹أهـ.

¹ وانظر (شفاء العليل) ص 315.

المسألة الثانية "اعتقاد تأثير الأسباب"

ذهب الشاطبي إلى أن اعتقاد تأثير السبب في المسبب شرك ، وهذا امتداد للمسألة السابقة، فإن الجبرية يعتقدون أنه لا فاعل إلا الله ، لذلك فمن نسب التأثير إلى غيره فقد أشرك ، وإليك نصوصه في ذلك :

1- قال في (الموافقات) 1/321: (أن يدخل فيها - يعني في الأسباب- على أنه فاعل للمسبب أو مولد له ، فهذا شرك مضاهٍ له والعياذ بالله ، والسبب غير فاعل بنفسه ، والله خالق كل شيء ، (والله خلقكم وما تعملون) ، وفي الحديث (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر) الحديث، فإن المؤمن بالكوكب الكافر بالله هو الذي جعل الكوكب فاعلاً بنفسه ، وهذه المسألة قد تولى النظر فيها أرباب الكلام).

2- وقال في (الموافقات) 1/323: (إذا كانت الأسباب مع المسببات داخلة تحت قدرة الله ، فالله هو المسبب لا هي إذ ليس له شريك في ملكه ، وهذا كله مبين في علم الكلام ، وحاصله يرجع إلى عدم اعتبار السبب في المسبب من جهة نفسه ، واعتباره فيه من جهة أن الله مسببه وهو صحيح)¹.

3- وقال في (الموافقات) 1/328: (اعتقاد المعتقد لكون السبب هو الفاعل معصية).

قلت: والكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا القول هو قول الأشاعرة - كما سبق - ، وهو خلاف ما عليه أهل السنة، فإنهم يثبتون تأثير الأسباب في المسببات ، والله هو خالق السبب والمسبب ، وليس في جعل السبب مؤثراً في المسبب شرك لأن الله سبحانه هو الذي جعله كذلك .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى²: (والتأثير اسم مشترك ، قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني ، وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال).

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل ، أو في وجه من وجوه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات ، فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل ، وهل

¹ وانظر (الموافقات) 1/328 ففيها ما يشير إلى هذا.
² (الفتاوى) 8/389.

هو إلا شرك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق.

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثه ، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة ، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، وقد قال الحكيم الخبير (فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) (أثبتنا به حدائق ذات بهجة) وقال تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) فبين أنه المعذب ، وأن أيدينا أسباب وآلات وأوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم)¹. وقال أيضاً²: (والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار ، وإلى أسبابها باعتبار ، فهي من الله مخلوقة له في غيره ، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه ، وهي من العبد صفة قائمة به ، كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وإن كان جماداً ، فكيف إذا كان حيواناً؟ وحينئذ فلا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة ، كما أنا إذا قلنا : هذا الولد من هذه المرأة بمعنى أنها ولدته ، ومن الله بمعنى أنه خلقه ، لم يكن بينهما تناقض . وإذا قلنا : هذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذا الأرض بمعنى أنه حدث فيها ، ومن الله بمعنى أنه خلقه منها ، لم يكن بينهما تناقض).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى³: (وبا لله العجب !! إذا كان الله خالق السبب والمسبب ، وهو الذي جعل هذا سبباً لهذا ، والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته ، منقادة لحكمته ، إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها ، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم ، وإغراق الماء على كليمه وقومه ، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها ، وإن شاء خلى بينها وبين اقتضاءه لآثارها ، فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا ، فأى قدح يوجب ذلك في التوحيد؟ وأي شركٍ يترتب على ذلك بوجهٍ من الوجوه؟.

ولكن ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق ، والماء لا يغرق ، والخبز لا يشبع ، والسيف لا يقطع ، ولا تأثير لشيء من البتة ، ولا هو سبب لهذا الأثر ، وليس فيه قوة ، وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقة كذا لكذا ، قالت : هذا التوحيد وإفراد الرب بالخلق والتأثير ، ولم يدر هذا القائل أن

¹ وانظر (الفتاوى) 8/134، (منهاج السنة) 3/12، 13، 114، 415.

² (منهاج السنة) 3/146.

³ (شفاء العليل) ص 317.

هذا إساءة ظنٍ بالتوحيد ، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاء به
كما تراه عياناً في كتبهم ، ينفرون الناس عن الإيمان) اهـ.

الوجه الثاني: أن قول الشاطبي (وفي الحديث (أصبح

**من عبادي مؤمن بي وكافر) الحديث، فإن المؤمن
بالكوكب الكافر بالله هو الذي جعل الكوكب فاعلاً**

بنفسه) خطأ ، ففي الحديث (وأما من قال مُطِرْنَا بنوء كذا وكذا
فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب) ولم يقولوا (أمطرنا نوء كذا وكذا)
والفرق بين الأمرين ظاهر ، فقولهم (مُطِرْنَا) مبني للمفعول ، ولو
بنيته للفاعل لكان التقدير (أمطرنا الله) فهم نسبوا الفعل إلى الله
سبحانه ولكنهم جعلوا النوء سبباً في ذلك بدليل (باء السببية)
الداخله على (نوء كذا) ، والله سبحانه لم يجعل النوء سبباً قديماً
للمطر ، والقاعدة المعلومة من النصوص أن جعل ما ليس بسببٍ
سبباً شركٌ أصغر ، كالطيرة مثلاً فقد جاء النص على أنها شركٌ
لأن المتطير جعل ما لم يجعله الله سبباً للتطير ، وكالتائم فإن
صاحبها جعلها سبباً في الحفظ وليست كذلك ، وكالتولة فإن
صاحبها جعلها سبباً للمحبة وليست كذلك ، بخلاف الأسباب
القدرية أو الشرعية التي جعلها الله سبحانه أسباباً فإن نسبة
مسبباتها إليها لا شيء فيها - كما سبق - ، فهؤلاء لو قالوا (مُطِرْنَا
بالسحاب) لكان الكلام صحيحاً ولا شيء فيه البتة ، فإن السحاب
سبب للمطر جعله الله كذلك، وذكره في كتابه ، فالفرق بين
المسألتين أن أولئك جعلوا ما ليس بسببٍ سبباً وهو النوء ، وهؤلاء
ذكروا سبباً قديماً صحيحاً ، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة "مسألة التولد"

والمقصود بالتولد : وجود مسبب تولد من سبب مباشر من العبد ، كتولد الشيع عن الأكل ، والري عن الشرب ، وزهوق النفس عن القتل ، ونحوها ، فذهب الشاطبي في هذه المسألة -كعاداته- إلى مذهب الأشاعرة ، وهو أن هذه الأمور من فعل الله سبحانه لا كسب فيها للمكلف ولا قدرة له عليها ، وإليك نصوصه في ذلك :

- 1- قال في (الموافقات) 1/302: (ثبت في الكلام أن الذي للمكلف تعاطي الأسباب ، وإنما المسببات من فعل الله وحكمه لا كسب فيه للمكلف)
- 2- وقال في (الموافقات) 1/306: (فصارت الأسباب هي التي تعلق بها مكاسب العباد دون المسببات ، فإذا لا يتعلق التكليف إلا بمكتسب ، فخرجت المسببات عن خطاب التكليف ، لأنها ليست من مقدورهم ، ولو تعلق بها لكان تكليفاً بما لا يطاق).
- 3- وقال في (الموافقات) 1/308: (إن المسببات راجعة إلى الحاكم المسبب ، وإنما ليست من مقدور المكلف).
- 4- وقال في (الموافقات) 1/312: (إن المسببات غير مقدورة للعباد كما تقدم).
- 5- وقال في (الموافقات) 1/337: (المسببات التي حصل بها النفع والضرر ليست من فعل المتسبب).
- 6- وقال في (الموافقات) 1/355: (قد تبين أن المسبب ليس للمكلف ، ولم يكلف به ، بل هو لله وحده).
- 7- وقال في (الموافقات) 1/356: (-) فسر حديث (وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان) - قال: فقد نبهك على أن لو تفتح عمل الشيطان ، لأنه التفات إلى المسبب في السبب ، كأنه متولد عنه أو لازم عقلاً ، بل ذلك قدر الله وما شاء فعل ، إذ لا يعينه وجود السبب ، ولا يعجزه فقدانه¹.
- 8- وقال في (الموافقات) 3/36: (المسببات ليست من فعل المتسبب وإنما هي من فعل الله تعالى ، فالله هو خالق الولد من الماء ، والسكر عن الشرب ، كالشيع مع الأكل ، والري مع الماء ، والإحراق مع النار).

¹ وكلامه من هذا الجنس كثير في فصل الأسباب في (الموافقات) 1/301-405.

9- وقال في (الموافقات) 3/440: (كلفنا في الأسباب بالأمر والنهي ، وأما أنفس المسببات من حيث هي مسببات فمخلوقة لله تعالى).

قلت: والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول : أن هذه المسألة وتسمى (مسألة التولد) ويمثل لها باندفاع الحجر عند اعتماد العبد عليه ، فهل اندفاعه هذا مقدور للعبد ومن فعله أو من فعل الله سبحانه ولا قدرة للمكلف عليه؟ ذهب الأشاعرة تبعاً لمذهبهم في الجبر أنه فعلٌ لله سبحانه ولا قدرة للعبد عليه مطلقاً ، وطرردوا هذا في كل المسببات المتولدة عن الأسباب كالشبع من الأكل ، والرّي من الشرب ، والزهوق من القتل، وهكذا¹ ، أما المعتزلة فقد ذهبوا -طررداً لقاعدتهم في القدر- إلى أن هذه المتولدات من فعل العبد فقط². والحق في هذه المسألة هو ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى³:

(والقول الوسط أن هذه الأمور التي يقال لها المتولدات حاصلة بسبب فعل العبد ، وبالأَسباب الأخرى التي يخلقها الله ، فالشبع يحصل بأكل العبد وابتلاعه ، وبما جعله الله في الإنسان وفي الغذاء من القوى المعينة على حصول الشبع ، وكذلك الزهوق حاصل بفعل العبد ، وبما جعله في المحل من قبول الانقطاع ، وهو سبحانه خالق للأثر المتولد عن هذين السببين اللذين أحدهما فعل العبد، وهو خالق السببين جميعاً ، ولهذا كان العبد مثاباً على المتولدات ، والله تعالى يكتب له بها عملاً، وقد ذكر الأفعال المباشرة والمتولدة⁴ في آيتين في القرآن ، قال تعالى (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطئون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح) فهذه الأمور كلها هي مما يسمونه متولداً ، فإن العطش والتعب والجوع هو من المتولدات ، وكذلك غيظ الكفار ، وكذلك ما يحصل فيهم من هزيمة ونقص نفوس وأموال وغير ذلك ، ثم قال الله تعالى (ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم) فالإنفاق وقطع الوادي عمل مباشر فقال فيه (إلا كتب لهم) ولم يقل : به عمل صالح ، وأما الجوع والعطش والنصب وغيظ الكفار وما ينال منهم فهو من المتولدات فقال فيه (إلا كتب لهم به عمل صالح) فدل ذلك على أن عملهم سبب في حصول ذلك وإلا فلا يكتب للإنسان عمل بدون سبب من عمله، بل تكتب

¹ انظر في مذهب الأشاعرة (التمهيد) ص 334، (الإرشاد) ص 206، (الأربعين) 1/341، (المحصل) ص 200.

² انظر (شرح الأصول الخمسة) ص 363.

³ (درء التعارض) 31-9-33.

⁴ المباشرة هي : التي تكون متصلة بالعبد كالأكل والشرب والمشى والحركة. والمتولدة هي : التي تكون منفصلة عن العبد بسبب فعل مباشر له كالشبع الناتج عن الأكل ، والرّي الناتج عن الشرب.

الآثار لأنها من أثر عمله-إلى أن قال-ولهذا كانت هذه التي يسمونها المتولدات يؤمر بها تارة ، وينهى عنها أخرى كما قال تعالى (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)¹ وقال (إن تنصروا الله ينصركم) وقال تعالى (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر)² وقال تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)³ فأخبر أنه هو المعذب بأيدي المؤمنين ، وهذا مبسوط في موضع آخر⁴.

الوجه الثاني: أن قوله -في تفسير الحديث-(فقد نبهك على أن (لو) تفتح عمل الشيطان لأنه التفتات إلى المسبب في السبب كأنه متولد عنه أو لازم له عقلاً)

فإنه تفسير على ما يوافق مذهبه في القدر وفي الأسباب والمسببات ، وليس هذا تفسير الحديث ، بل كانت (لو) تفتح عمل الشيطان لأنها دليل على الجزع والتسخط والتأسف على ما فات ، وعدم الرضا بالقدر ، وهذا هو المذموم هنا ، فعلى العبد عند المصائب أن ينظر إلى القدر وأن لا يتحسر على الماضي⁵.

ولو كان الأمر كما قال الشاطبي لما جاز استعمال (لو)

مطلقاً لأنها بالمعنى الذي ذكره ، وقد جاء في الصحيح قوله ()

لو كان الأمر كما قال الشاطبي لما جاز استعمال (لو) مطلقاً لأنها بالمعنى الذي ذكره ، وقد جاء في الصحيح قوله ()

¹ وزهوق أنفس المشركين متولد من فعل المسلمين، وهو هنا أمر به.
² والنصر في الآيتين متولد من جهاد المسلمين.
³ وتعذيب الله للمشركين هنا وإخراؤهم ونصر المسلمين عليهم وإشفاء صدور المؤمنين كلها متولدات من قتال المسلمين.
⁴ انظر في هذا (الدرء) (9/338-343)، (الفتاوى) (522، 521/8)، (تلخيص الاستغاثة) ص 221-224.
⁵ انظر (الفتاوى) (8/77)، (شفاء العليل) ص 34، (فتح المجيد) ص 462.

الباب الثالث

"في مخالفاته الأخرى"

وتحتة ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تأثيره بعلم الكلام.

الفصل الثاني: تأثيره بالصوفية.

الفصل الثالث: إنكاره المهدي.

الفصل الأول

"تأثره بعلم الكلام"

تمهيد:

تأثر الشاطبي رحمه الله تعالى بعلم الكلام تأثراً ظاهراً ، بل إنه كما يتضح من كثير من كلامه يعظم هذا العلم ، وما سبق في مباحث التوحيد والإيمان والقدر جزء من تأثره به ، وقد ذكرت أن كتب الكلام هي موارد في تقرير العقائد ويحيل إليها دائماً¹، وفي هذا الفصل سوف أذكر بعض المسائل الأخرى التي ظهر فيها تأثره بهم من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: كلامه في النبوات.

المبحث الثاني: كلامه في الميزان .

المبحث الثالث: كلامه في الأخبار.

المبحث الرابع: في تعظيم علم الكلام.

¹ ومن الأمثلة على إحالاته عليها -مما لم يسبق ذكره- (الموافقات) 1/27،40،2/9،4/13.

... () : .

...¹.

...³.

... :
: : : : :
: :

¹ انظر (الجواب الصحيح) 1/32,33، (شرح العقيدة الأصفهانية) 88-106.
² انظر (الجواب الصحيح) 4/387 وما بعدها.
³ (الشفاء) 248-1/246.

من هذا القبيل في بعض الأحيان، فليس من الضروري أن يكون
 التفسير الذي يقدمه المؤلف هو التفسير الصحيح، بل يجب أن
 يكون مقنعاً، وذلك من خلال تقديم أدلة قوية تدعم
 تفسيره، وليس من خلال التمسك بقرينة لغوية واحدة
 فقط. (مراجعة: ص 141-142)

كما أن من الواضح من هذا الاستعراض، أن التفسير
 الذي يقدمه المؤلف هو التفسير الصحيح، وذلك من
 خلال تقديم أدلة قوية تدعم تفسيره، وليس من
 خلال التمسك بقرينة لغوية واحدة فقط. (مراجعة: ص 141-142)

التفسير الصحيح (مراجعة: ص 141-142)

من هذا القبيل في بعض الأحيان، فليس من الضروري أن يكون
 التفسير الذي يقدمه المؤلف هو التفسير الصحيح، بل يجب أن
 يكون مقنعاً، وذلك من خلال تقديم أدلة قوية تدعم
 تفسيره، وليس من خلال التمسك بقرينة لغوية واحدة
 فقط. (مراجعة: ص 141-142)

كما أن من الواضح من هذا الاستعراض، أن التفسير
 الذي يقدمه المؤلف هو التفسير الصحيح، وذلك من
 خلال تقديم أدلة قوية تدعم تفسيره، وليس من
 خلال التمسك بقرينة لغوية واحدة فقط. (مراجعة: ص 141-142)

¹ (النبوات) ص 217.
² وانظر في هذا (النبوات) 207, 212, 217-4, 14, 189, 193, (الجواب الصحيح) 4/280.
³ انظر (الإنصاف) ص 54, (الإرشاد) ص 269, (نهاية الأقدام) ص 421, (المحصل) ص 207, وانظر في نقضه (النبوات) 102-189, 122-190.

1. **النبوة:** النبوة هي رسالة الله تعالى إلى عباده المرسلين، وهي من أهم أسس الدين الإسلامي.

2. **الأنبياء:** الأنبياء هم المرسلون الذين جاءهم الوحي من الله تعالى، وهم من أئمة المرسلين.

3. **الرسالة:** الرسالة هي ما جاء به المرسلون من الله تعالى، وهي التي يجب على عباده أن يتبعوها.

4. **النبوة والرسالة:** النبوة هي التي تجلب الرسالة، والرسالة هي التي تجلب النبوة.

5. **النبوة والرسالة والقرآن:** القرآن هو الرسالة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، وهو من أهم أسس الدين الإسلامي.

1 أي في باب أفعال الرب لنفيهم للحكمة وأن الله لا يفعل شيئاً لشيء، فلا يستدلون بأنه أتى بالخارق ليدل على النبوة.

2 أي في باب النبوات وتسويتهم بين خوارق الأنبياء وخوارق الشياطين، فلا دليل يختص بالنبوة.

3 (الإرشاد) ص 275.

4 انظر (النبوات) ص 268.

5 انظر (النبوات) ص 223، 224، (الجواب الصحيح) 4/326.

:⁴مما لا شك فيه أن

العملية التي تقوم بها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها

تتطلب من المؤسسة أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات

التي تحدث في البيئة الخارجية، وأن تكون قادرة على

الابتكار والتطوير المستمر، وأن تكون قادرة على

الاستجابة السريعة للتحديات التي تواجهها، وأن تكون

قادرة على تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة المدى

⁴ (شرح العقيدة الطحاوية) 613.

المبحث الثالث "كلامه في الأخبار"

1- قال في (الموافقات) 1/27: (وجود القطع فيها - أي في الأدلة الشرعية- على الاستعمال المشهور معدوم ، أو في غاية الندور ، أعني في آحاد الأدلة ، فإنها إن كانت من أخبار الآحاد فعدم إفادتها القطع ظاهر ، وإن كانت متواترة إفادتها القطع موقوفة على مقدمات جميعها أو غالبها ظني ، والموقوف على الظني لا بد أن يكون ظنياً ، فإنها تتوقف على : نقل اللغات وآراء النحو ، وعدم الاشتراك ، وعدم المجاز والنقل الشرعي أو العادي والإضمار والتخصيص للعموم والتقييد للمطلق ، وعدم الناسخ والتقديم والتأخير والمعارض العقلي ، وإفادة القطع مع اعتبار هذه الأمور متعذر ، وقد اعتصم من يقول بوجودها بأنها ظنية في أنفسها لكن إذا اقترنت بها قرائن مشاهدة أو منقولة فقد تفيد اليقين ، وهذا كله نادر أو متعذر).

2- وقال في (الموافقات) 2/79-80: (إن المتمسك بالدلائل النقلية إذا كانت متواترة موقوف على مقدمات عشر كل واحدة منها ظنية ، والموقوف على الظني لا بد أن يكون ظنياً، فإنها تتوقف على : نقل اللغات وآراء النحو ، وعدم الاشتراك ، وعدم المجاز ، وعدم النقل الشرعي أو العادي، وعدم الإضمار ، وعدم التخصيص للعموم ، وعدم التقييد للمطلق ، وعدم الناسخ، وعدم التقديم والتأخير ، وعدم المعارض العقلي ، وجميع ذلك أمور ظنية).

3- وقال في (الموافقات) 3/310: (والأدلة التي يتلقى معناها من الألفاظ لا تتخلص إلا أن تسلم من القوارج العشرة المذكورة في أول الكتاب ، وذلك عسير جداً).
قلت:

وهذا القول هو قول المبتدعة ، وقد تزعم القول بذلك رأس الأشاعرة ومتكلمهم (الرازي)¹ ، وذكر بعض المتكلمين أنه مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة² ، بل قال في ذلك شيخ الإسلام رحمه

¹ انظر كتب الرازي : (المحصول في أصول الفقه) 1/1/548، (أساس التقديس) 234، 235، (الأربعين) 2/251-254، (المحصل) ص 51، وقد قال المعلمي رحمه الله تعالى (التنكيل) 2/326: (وأصل التشكيك كله للرازي كما يعلم من بعض كتب أصول الفقه).

² انظر (التنكيل) للمعلمي 2/332.

الله تعالى¹: (فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان هما مقدمتا الزندقة) وذكر في موضع آخر أنها من قواعد الإلحاد²، وقال في هذا أيضاً³: (ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله، تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك⁴، وتارة يقول: لا نعلم ما أراده بهذا القول⁵، ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه لم يستفد من جهتهم علم، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء، لأنه قد وكل ثغرها بدينك الدامحين الدافعين لجنود الرسول عنه، الطاعنين لمن احتج بها. وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علماً، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطى السكة والخطبة رسماً ولفظاً، كتابة وقولاً، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع، فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة، وليس له حقيقتها) اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى⁶:

(الفصل الرابع والعشرون: في ذكر الطواغيت الأربع التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحوها رسوم الإيمان) ثم قال (وهذه الطواغيت الأربع: هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب، ونهجت الطعن فيها لكل زنديق وملحد، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب الله أو سنة رسوله إلا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به، واتخذ جنة يصد به عن سبيل الله، والله تعالى بحوله وقوته ومنه وفضله قد كسر هذه الطواغيت طاغوتاً طاغوتاً، على السنة خلفاء رسوله وورثة أنبيائه، فلم يزل أنصار الله ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض، ويرجمونهم بشهب الوحي، وأدلة المعقول، ونحن نفرد الكلام عليها طاغوتاً طاغوتاً) ثم قال: (الطاغوت الأول: قولهم نصوص الوحي أدلة لفظية وهي لا تفيد اليقين، قال متكلمهم- ويعني به الرازي وتبعه الشاطبي هنا:- مسألة الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة تلك الألفاظ، وإعرابها وتصريفها، وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأمكنة، وعدم الإضمار والتقديم والتأخير والنسخ، وعدم المعارض العقلي

¹ (الفتاوى) 4/104.

² (درء التعارض) 5/335.

³ (الفتاوى) 4/89.

⁴ يعني لقولهم أخبار الآحاد ظنية.

⁵ يعني لقولهم إن دلائل الألفاظ موقوفة على عشر مقدمات ظنية.

⁶ (الصواعق المرسله) 2/632.

المبحث الرابع "في تعظيم علم الكلام"

ذكر في (الاعتصام) 1/202 قصة طويلة نقلًا عن ابن العربي في كتابه (العواصم) وفي هذه القصة ما نصه:
(أن الإمام أبا بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الحافظ الجرجاني قال : كنت أبغض الناس فيمن يقرأ (علم الكلام) ، فدخلت يوماً إلى (الري) ، ودخلت جامعها أول دخولي واستقبلت سارية أركع عندها ، وإذا بجواري رجلان يتذاكران (علم الكلام) ، فتطيرت بهما ، وقلت : أول ما دخلت هذا البلد سمعت فيه ما أكره ، وجعلت أخفف الصلاة حتى أبعث عنهما ، فعلق بي من قولهما : "أن هؤلاء الباطنية أسخف خلق الله عقولاً ، وينبغي للنحرير ألا يتكلف لهم دليلاً ، وليكن يطالبهم بـ(لِمَ) فلا قبل لهم بها " ، وسلمت مسرعاً.

وشاء الله بعد ذلك أن كشف رجل من الإسماعيلية القناع في الإلحاد ، وجعل يكاتب (وشمكير) الأمير يدعوه إليه ويقول له : إني لا أقبل دين محمد إلا بالمعجزة ، فإن أظهرتموها رجعنا إليكم .

وانجرت الحال إلى أن اختاروا منهم رجلاً له دهاء ومُتَّة، فورد على (وشمكير) رسولاً ، فقال له : إنك أمير ، ومن شأن الأمراء والملوك أن تخصص عن العوام ولا تقلد في عقيدتها ، وإنما حقهم أن يفحصوا عن البراهين ، فقال (وشمكير) : اختر رجلاً من أهل مملكتي ، ولا أنتدب للمناظرة بنفسي، فيناظرني بين يدي ، فقال الملحد : أختار (أبا بكر الإسماعيلي) -لعلمه بأنه ليس من أهل التوحيد ، وإنما كان إماماً في الحديث ، ولكن (وشمكير) بعامية فيه كان يعتقد أنه أعلم أهل الأرض بأنواع العلوم - ، فقال (وشمكير) : ذلك مرادي ، فإنه رجل جيد.

فأرسل إلى أبي بكر الإسماعيلي بـ(جرجان) ليرحل إليه إلى (غزنة) ، فلم يبق من العلماء أحد إلا يتيس من الدين وقال : سببته الإسماعيلي الكافر مذهباً الإسماعيلي الحافظ مذهباً¹ ، ولم يمكنهم أن يقولوا للملك : إنه لا علم عنده بذلك لئلا يتهمهم ، فلجئوا إلى الله في نصر دينه.

¹ كذا ولعله (نسباً).

قال الإسماعيلي الحافظ : فلما جاءني البريد ، وأخذت في المسير ، وتدانت لي الدار قلت: إنا لله ، وكيف أنظر فيما لا أدري؟ هل أتبرأ عند الملك وأرشدته إلى من يحسن الجدل ويعلم بحجج الله على دينه؟ ندمت على ما سلف من عمري ولم أنظر في شيء من (علم الكلام).

ثم أذكرني الله ما كنت سمعته من الرجلين بجامع الري ، فقويت نفسي ، وعولت على أن أجعل ذلك عمدتي ، وبلغت البلد ، فتلقاني الملك ثم جميع الخلق ، وحضر الإسماعيلي المذهب مع الإسماعيلي النسب ، وقال الملك للباطني : اذكر قولك يسمعه الإمام ، فلما أخذ في ذكره واستوفاه ، قال له الحافظ : لِمَ؟ فلما سمعها الملحد قال : هذا إمام قد عرف مقالتي ، فبُهِت . قال الإسماعيلي : فخرجت من ذلك الوقت ، وأمرت بقراءة (علم الكلام) ، وعلمت أنه عمدة من عمد الإسلام) اهـ.

قلت: والكلام على هذه القصة من وجوه :

الوجه الأول : المطالبة بتصحيحها ، فإنها ذكرت بلا زمام ولا خطام ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، وابن العربي -عفا الله عنه- له نقولات من هذا الجنس مر بعضها¹.

الوجه الثاني : أن علامات الوضع ظاهرة على هذه القصة لأمرين:

الأول : أنه ذكر عن أبي بكر الإسماعيلي إنه كان يبغض الناس في علم الكلام ، ثم لما طلب للمحاجة -قبل أن يتذكر تلك الكلمة ويعلم أن علم الكلام عمدة من عمد الإسلام- ندم على ما فاته من هذا العلم ، فإن كان يعلم أن هذا العلم هو علم التوحيد وهو عمدة من عمد الإسلام- وهذا لم يعلمه إلا بعد المحاجة كما تدل عليه القصة- فلا مكان لبغضه له، وإن كان -على ما عليه أهل الحديث- يعلم أن هذا العلم طريق للبدع بل وللزندقة فلا مكان للندم عليه!!.

الثاني : أن عمدة القصة هي كلمة (لِمَ) ، ومن العجائب أن هذه الكلمة فعلت الأفاعيل التي قد لا نسمع مثلها عن آية أو حديث، فإنها خفيت على الإسماعيلي المحدث حتى سمعها من علماء الكلام ، وهي التي حجت الإسماعيلي الكافر وألقته لليدين والفم ، ونصرت الإسلام بعد أن يئس العلماء منه ، وهي التي جعلت الإسماعيلي المحدث ينقلب من مبغض لعلم الكلام إلى أمر بقراءته وجعله عمدة من عمد الإسلام!! فهل يعقل أن هذه الكلمة تفعل هذا إلا في أساطير علماء الكلام لتعظيم علمهم؟!.

¹ انظر ص 31 .

فالذي يظهر أن هذه القصة من وضع أحد معلمي علم الكلام لترويج هذا العلم ، وللإزرار بعلماء الحديث.

الوجه الثالث: أنها لو صحت ففيها قدح في الحافظ

الإسماعيلي من وجوه:

الأول: أنه كان جاهلاً يحذر من علم لا يدري ما هو .

الثاني: أن كلمة كهذه خفيت عليه حتى تعلمها من علماء

الكلام.

الثالث: أن ما يعلمه من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة

وغيرهم وطلبه للحديث ومزاحمته لعلمائه بالركب لم تفده أبداً ، ولم يفده إلا هذه الكلمة !.

الرابع: أنه تطير من علماء الكلام لما سمعهم ، والتطير

منهي عنه ، بل هو شرك.

الخامس: أنه لما انتهت المناظرة أمر الناس بقراءة علم

الكلام وجعله عمدة من عمد الإسلام وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة.

الوجه الرابع: أن العلماء -رحمهم الله -قد اتفقوا في كل

عصر ومصر على ذم الكلام وأهله، وصنفت في ذلك مصنفات¹،

ومن ذلك ما قاله أبو حنيفة: (لعن الله عمرو بن عبيد لأنه فتح للناس الطريق إلى الكلام) وقال أبو يوسف: (العلم بالكلام هو الجهل ، والجهل بالكلام هو العلم) وقال: (من طلب العلم بالكلام تزندق) وقال الشافعي: (لئن يتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في علم الكلام) وقال: (حكمي على علماء الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، وبطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام) وقال: (ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح) وقال أحمد: (لا يفلح صاحب كلام أبداً ، علماء الكلام زنادقة) وقال: (لا يرى أحد نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل)².

وقال البربهاري³: (واعلم أنها لم تكن زندقة ولا كفر ولا

شكوك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدل والمرء والخصومة).

وقال ابن خويز منداد⁴: (أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا

هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً

كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر

ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها).

¹ ككتاب أبي إسماعيل الهروي (ذم الكلام وأهله) ، وكتاب أبي عبد الرحمن السلمي (ذم الكلام) ، وكتاب أبي محمد بن قدامة (تحريم النظر في كتب الكلام) ، وغيرها من الكتب.

² انظر (جامع بيان العلم وفضله) 2/116، (تلييس إبليس) ص 96، (تحريم النظر في كتب الكلام) ص 41، (شرح العقيدة الطحاوية) ص 17.

³ (شرح السنة) له ص 38.

⁴ (جامع بيان العلم) 2/117.

وقال ابن عبد البر¹: (وأجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار من طبقات العلماء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه).

وقال ابن الجوزي²: (وقد تنوعت أحوال المتكلمين ، وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك ، وبعضهم إلى الإلحاد ، ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزاً ، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلاً ، ثم يرد الصحيح عليلاً ، فأمسكوا عنه ونهوا عن الخوض فيه).

وقال محمد بن عبدالله القحطاني الأندلسي³:
لا تلتمس علم الكلام فإنه يدعو إلى التعطيل
والهيمان

لا يصحب البدعي إلا مثله تحت الدخان تأجج
النيران

علم الكلام وعلم شرع محمد يتغايران وليس
يشتهيان

أخذوا الكلام عن الفلاسفة الألى جحدوا الشرائع
غرة وأمان

حملوا الكلام على قياس عقولهم فتبلدوا كتبلد
الحيران

لحجاجهم شبه تخال ورونق مثل السراب يلوح
للظمان

دع أشعريهم ومعتزليهم يتناقرون تناقر الغربان
كل يقيس بعقله سبل الهدى ويتيه تيه الواله

الهيمان
وكلام الأئمة في هذا الباب كثير جداً ، وفيما تقدم كفاية إن شاء الله تعالى⁴.

الوجه الخامس: أن بطلان علم الكلام لم يأت فقط من أهل السنة ، بل حتى كبار علماء الكلام قد اعترفوا ببطلانه وأن الحق في تركه واتباع الكتاب والسنة - وقد تقدم شئ من ذلك⁵ - ومن ذلك ما قاله أبو حامد الغزالي في (إحياء علوم الدين)⁶ - عن علم الكلام:-

¹ (جامع بيان العلم) 2/117.

² (تلييس إبليس) ص 95.

³ (نونية القحطاني) ص 45.

⁴ انظر في ذلك (ذم الكلام وأهله) للهرودي ، وكثير من كتب شيوخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، وكتاب ابن قدامة (تحريم النظر في علم الكلام) ، وكتب الذهبي وتراجمه لعلماء الكلام ، رحم الله الجميع .

⁵ انظر ص 54.

⁶ 1/117 ، في الفصل الثاني من (كتاب قواعد العقائد) من الإحياء.

(وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه ، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف ، وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا ، فاسمع هذا ممن خبر علم الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة ، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين ، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم آخر تناسب نوع الكلام ، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود).
ومن ذلك ما قاله الشهرستاني في مقدمة كتابه (نهاية الأقدام في علم الكلام)¹:

(فعليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز).
وما قاله الرازي : (من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز)².
ومن ذلك ما قاله أبو الوفا بن عقيل - وكان من المتكلمين ثم تاب³:-

(أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض ، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت) وقال: (وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك ، وكثير منهم إلى الإلحاد ، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين)⁴.

وقد سبق بعض النقول من هذا الباب أيضاً عن غيرهم .
فإذا كان هذا واقع كبار علماء الكلام ، ومن أمضوا فيه السنوات الطوال تعلماً وتعليماً وتأليفاً ، فكيف يقال بعد ذلك عن علم الكلام أنه (عمدة من عمد الإسلام)؟!.

الوجه السادس: أن أهل الحديث أقدر على المناظرة

والدعوة إلى الإسلام والمحاجة من أهل الكلام لأمر منها :
الأول: أن أهل الحديث على بينة من أمرهم لا تتفرق بهم الأهواء ، ومعتقدهم واحد، ولا يعتنقون كل يوم ديناً كما يفعل علماء الكلام - باعترافهم-، فإذا كان علماء الكلام لم يثبتوا على دين ، وهم من أعظم الناس شكاً واضطراباً ، بل أصل علمهم التشكيك ، فكيف يطلب منهم دعوة غيرهم؟.

الثاني: أن الصحابة - وهم أعلم الخلق بعد الأنبياء - أجهل

الناس بعلم الكلام ، ومع ذلك دعوا إلى الإسلام بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ

¹ ص 4.
² (البداية والنهاية) 13/55.
³ وله في توبته قصة مشهورة ، وقد ألف أبو محمد بن قدامة كتابه (تحريم النظر في كتب الكلام) رداً على ابن عقيل هذا.
⁴ (تلييس إبليس) ص 98.

الفصل الثاني

"تأثره بالصوفية"

تمهيد:

على الرغم من جهود الشاطبي رحمه الله تعالى في التحذير من البدع في العبادات ، والتي كان للصوفية فيها النصيب الأكبر ، فقد تأثر ببعض ما ذهبوا إليه ، وكان لرجوعه لكتب المتكلمين وعلمائهم أثر في ذلك ، وكان كثير الرجوع لكتب أبي حامد الغزالي وخاصة (إحياء علوم الدين)¹، وسوف أذكر في هذا الفصل بعض مظاهر تأثره بالصوفية في المباحث التالية:

المبحث الأول : العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار.

المبحث الثاني: شطحات التصوف.

المبحث الثالث: التخلق بصفات الله والاقتران بأفعاله.

¹ انظر (الموافقات) 1/361,362,458,2/356,3/527,542,4/252,255.

المبحث الأول: "العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار"

1-قال في (الموافقات) 1/357- في ترك النظر إلى المسبب وأن ذلك أعلى مرتبة وأزكى عملاً-:(فالملتفت إليها عامل بحظه ، ومن رجع إلى مجرد الأمر والنهي عامل على إسقاط الحظوظ وهو مذهب أرباب الأحوال).
2-وقال في (الموافقات) 2/355- بعد كلام طويل عن العامل لحظه-:(ولذلك عن جماعة من السلف المتقدمين: العامل للأجر كخديم السوء وعبد السوء ، وفي الآثار من ذلك أشياء).

3-وقال في (الموافقات) 2/359:(فإن كون الإنسان يعمل لمجرد امتثال الأمر قليل إن وجد، والله عز وجل قد أمر الجميع بالإخلاص ، والإخلاص البرئ عن الحظوظ العاجلة والآجلة عسير جداً، لا يصل إليه إلا خواص الخواص ، وهو قليل).
قلت:

وهذا الكلام يتضح فيه نَفَسُ التصوف، وذلك أنه جعل العمل لأجل الجنة والفرار من النار من العمل لحظ النفس ، وجعل التجرد من ذلك والعمل لمجرد الأمر والنهي بدون النظر إلى ذلك من مراتب (خواص الخواص) ومذاهب (أرباب الأحوال) ، وهذا شبيه بكلام أهل التصوف كقول القائل: (ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا رغبة في جنتك ، بل كرامة لوجهك ومحبة فيك) ، وكقول القائل :

يعبدون الله خوفاً من لظى فلظى قد عبدوا لا ربنا
ولدار الخلد صلوا لا له شبه قوم يعبدون الوثنا
وسمى بعضهم من يعمل للأجر وطمعاً في الجنة أجير السوء ، ونصوصهم في هذا الباب كثيرة¹.

وهذا الكلام خلاف الكتاب والسنة وما عليه الأنبياء والمرسلين ومن بعدهم من الصديقين والصالحين ، وهم (خواص الخواص) -إن صحت العبارة- ، فإن الله سبحانه قال بعد أن ذكر أنبياءه -إبراهيم وإسحاق ويعقوب ولوطاً ونوحاً وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذا الكفل وذا النون وزكريا ويحيى صلى الله عليهم أجمعين- (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغياً ورهياً وكانوا لنا خاشعين) فهؤلاء -وهم أفضل الخلق- كانوا يدعون الله سبحانه رغبة ورهبة ، فأى رتبة أعلى من

¹ انظر بعضها في (دراسات في التصوف) لإحسان ظهير ص 70 و ما بعدها.

المبحث الثاني "شطحات التصوف"

1- قال في (الموافقات) 2/497: (ـ) وحديث أبي يزيد - يعني البسطامي - مع خديمه لما حضرهما (شقيق البلخي) و (أبو تراب النخشي) ، فقالا للخديم : كل معنا ، فقال : أنا صائم ، فقال له أبو تراب : كل ولك أجر صوم شهر ، فأبى ، فقال شقيق : كل ولك أجر صوم سنة ، فأبى ، فقال أبو يزيد : دعوا من سقط من عين الله ، فأخذ ذلك الشاب في السرقة بعد سنة فقطعت يده).

2- وقال في (الموافقات) 400-5/399- تحت مسألة ترك الاعتراض على الكبراء محمود كان المعترض فيه مما يفهم أو لا يفهم :- (ما عهد بالتجربة من الاعتراض على الكبراء قاض بامتناع الفائدة مبعد بين الشيخ والتلميذ ، ولا سيما عند الصوفية ، فإنه عندهم الداء الأكبر حتى زعم القشيري عنهم أن التوبة منه لا تقبل ، والزلة لا تقال ، ومن ذلك : حكاية الشاب الخديم لأبي يزيد البسطامي ، إذ كان صائماً فقال له أبو تراب النخشي وشقيق البلخي : كل معنا يا فتى ، فقال : أنا صائم ، فقال أبو تراب : كل ولك أجر شهر ، فأبى ، فقال شقيق : كل ولك أجر صوم سنة ، فأبى ، فقال أبو يزيد : دعوا من سقط من عين الله ، فأخذ ذلك الشاب في السرقة وقطعت يده).

قلت: والكلام على هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن هذه القصة منكرة جداً ، ولا أظنها تصح ، فإن شقيقاً البلخي مات في سنة أربع وتسعين ومائة (194)، بينما كان أبو يزيد - يوم مات شقيق - له ست سنوات فقط لأنه ولد في سنة ثمان وثمانين ومائة (188)، فهذا مما يدل على أن هذه القصة مكذوبة من أساسها.

الوجه الثاني: أن هذه القصة فيها من المنكرات أمور وهي :

الأول: قول أبي تراب للخديم -لما رفض الأكل لصيامه- (كل ولك أجر صوم شهر).

الثاني : قول شقيق أيضاً (كل ولك أجر صوم سنة) .
وهذان القولان من العجائب!! فهل أطلعهم الله سبحانه على غيبه؟ أو أعطاهم خزائن رحمته؟! وهذا الأمر لا يملكه الأنبياء ، فكيف بهؤلاء؟ وأعجب من هذين القولين إقرار الشاطبي -عفا الله عنه- لهذه القصة!! بل واستشهاده بها على عدم الاعتراض على الكبراء ، فاستشهد بباطل على باطل.

الثالث من المنكرات: قول أبي يزيد- لما رفض الخديم

الأكل لصيامه-(دعوا من سقط من عين الله) ، وهذا من التآلي على الله سبحانه ، أو من ادعاء علم الغيب ، وأيهما كان فهو من الموبقات! فقد روى مسلم عن جندب بن عبد الله :
() :
() :
() :
-
() :
() :
.

() :
() :
-
() :
() :
اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) وهؤلاء هم الكبراء- أي الأحيار والرهبان- وإنما اتخذهم النصارى أرباباً من دون الله لما اتبعوهم في أقوالهم وتركوا الاعتراض عليهم فيما يخالف شرائع الله ، ولهذا كان الصحابة يعترض بعضهم على بعض حتى لو كان المعترض عليه من الكبراء وحوادثهم في ذلك مشهورة¹.
وهذا القول إنما هو انسياق مع طقوس الصوفية في تذليل المريدين لشييوخهم ليتخذوهم أرباباً من دون الله ، والله تعالى أعلم.

¹ومن ذلك اعتراض عمر وغيره على أبي بكر لما أراد حرب مانعي الزكاة حتى بين لهم بالدليل ، واعتراض ابن عباس على من أتبع أبي بكر وعمر في نهيمهم عن متعة الحج ، واعتراض أبي عبيدة على عمر لما أراد عدم الدخول إلى الشام لانتشار الطاعون فيها ، واعتراض علي وعمران على عثمان لنهيه عن متعة الحج ، واعتراض ابن مسعود وغيره على عثمان لما أتم الصلاة في منى ، والآثار في هذا الباب كثيرة .

المبحث الثالث

"الاقتداء بأفعال الله والتخلق بصفاته"

1- قال في (الموافقات) 2/163-169- بعد أن ذكر سبعة أمثلة من القرآن-: (إن هذه الأمثلة وما جرى مجراها لم يستفد الحكم فيها من جهة وضع الألفاظ للمعاني ، وإنما استفيد من جهة أخرى ، وهي جهة الاقتداء بالأفعال).

2- وقال في (الموافقات) 4/200- تحت مسألة أقسام العلوم المضافة إلى القرآن-: (وقسم هو مأخوذ من عادة الله تعالى في إنزاله ، وخطاب الخلق به ، ومعاملته لهم بالرفق والحسنى ، من جعله عربياً يدخل تحت أفهامهم ، مع أنه المنزه القديم ، وكونه تنزل عليهم بالتقريب والملاطفة والتعليم في نفس المعاملة به -إلى أن قال- وهو أصل التخلق بصفات الله والاقتداء بأفعاله).

3- وقال في (الموافقات) 4/203,204: (ومن ذلك أشياء ذكرت في باب الاجتهاد في الاقتداء بالأفعال والتخلق بالصفات).

قلت: والكلام على هذا من وجوه :

الوجه الأول: أن أصل التخلق بصفات الله والتشبه به مأخوذ أصلاً من الفلاسفة ، فإنهم يقولون عن الفلاسفة (إنها التشبه بالإله على قدر الطاقة) ، واقتفى أثرهم الغزالي ومن تبعه في هذا في محاولة التشبه بالإله ، وألف الغزالي كتاب (شرح أسماء الله الحسنى) وضمنه التشبه بالله في كل اسم من أسمائه ، وسماه (التخلق) ، حتى في أسمائه المختصة به بالإجماع كالإله والجبار والمتكبر ، وصار مثل هذا الأمر موقع لكثير من الصوفية في الحلول والاتحاد¹.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الفلاسفة ومن ذهب إلى مذهبهم في هذا²:

(ثم من العجب أن القوم يدعون التوحيد ، وبيالغون في نفي التشبيه ، حتى نفوا الصفات ، وشنعوا على أهل الكتاب لما جاء من الصفات في التوراة وغيرها ، وأنكروا قوله في التوراة (إنا سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا) ، وهم يدعون أن أحدهم يجعل نفسه شبيهاً لله ، فإن كان هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحاً عندهم لإمكان المشابهة من وجه دون وجه ، فالله أقدر على أن يفعل

¹ انظر (الصفدية) لشيخ الإسلام 2/332-338، (الفتاوى) 5/465.

² (الصفدية) 2/336.

المهدي المنتظر): من أنكر المهدي المنتظر في (عقد الدرر) للمقدسي ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر) لحمود التويجري.¹
نقله المزي (تهذيب الكمال) 25/149، (القول المختصر) لابن حجر الهيتمي ص 32،
(لوامع الأنوار) للسفاريني ، 2/70، (الإذاعة) لصديق حسن ص 95، (إتحاف الجماعة)
للتويجري 2/289، (الاحتجاج بالأثر) له أيضاً ص 43 وغيرها.²
منها (عقد الدرر في أخبار المنتظر) ليوسف بن يحيى المقدسي ، و(القول المختصر
في علامات المهدي المنتظر) لابن حجر الهيتمي، و(التوضيح في تواتر ما جاء في
المهدي المنتظر والدجال والمسيح) ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر)
للتويجري ، وانظر في المؤلفات في ذلك (الاحتجاج بالأثر) 28-29.

¹ انظر أحاديثه بالتفصيل في (عقد الدرر) للمقدسي ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر) لحمود التويجري.
² نقله المزي (تهذيب الكمال) 25/149، (القول المختصر) لابن حجر الهيتمي ص 32،
(لوامع الأنوار) للسفاريني ، 2/70، (الإذاعة) لصديق حسن ص 95، (إتحاف الجماعة)
للتويجري 2/289، (الاحتجاج بالأثر) له أيضاً ص 43 وغيرها.
³ منها (عقد الدرر في أخبار المنتظر) ليوسف بن يحيى المقدسي ، و(القول المختصر
في علامات المهدي المنتظر) لابن حجر الهيتمي، و(التوضيح في تواتر ما جاء في
المهدي المنتظر والدجال والمسيح) ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر)
للتويجري ، وانظر في المؤلفات في ذلك (الاحتجاج بالأثر) 28-29.

المراجع

1. ... (...)
2. ...
3. ... (...)
4. ...
5. ... (...)
6. ...
7. ... (...)
8. ...
9. ... (...)
10. ...
11. ... (...)
12. ...
13. ... (...)
14. ...
15. ... (...)
16. ...
17. ... (...)
18. ...
19. ... (...)
20. ...
21. ... (...)
22. ...
23. ... (...)
24. ...
25. ... (...)
26. ...
27. ... (...)
28. ...
29. ... (...)
30. ...
31. ... (...)
32. ...
33. ... (...)
34. ...
35. ... (...)
36. ...
37. ... (...)
38. ...
39. ... (...)
40. ...
41. ... (...)
42. ...
43. ... (...)
44. ...
45. ... (...)
46. ...
47. ... (...)
48. ...
49. ... (...)
50. ...
51. ... (...)
52. ...
53. ... (...)
54. ...
55. ... (...)
56. ...
57. ... (...)
58. ...
59. ... (...)
60. ...
61. ... (...)
62. ...
63. ... (...)
64. ...
65. ... (...)
66. ...
67. ... (...)
68. ...
69. ... (...)
70. ...
71. ... (...)
72. ...
73. ... (...)
74. ...
75. ... (...)
76. ...
77. ... (...)
78. ...
79. ... (...)
80. ...
81. ... (...)
82. ...
83. ... (...)
84. ...
85. ... (...)
86. ...
87. ... (...)
88. ...
89. ... (...)
90. ...
91. ... (...)
92. ...
93. ... (...)
94. ...
95. ... (...)
96. ...
97. ... (...)
98. ...
99. ... (...)
100. ...

0000000 000000-0000000 00 0000000 0000:0-00000000 (0000000 000000 000) 0
 .00000000-0000000000
 0-00000 00000 0000:0-0000000 0000 000000000 00000 (00000000 000000 00000 0000) 0
 .00000000 0000000
 -000000 0000000- 00000000-0 0-00000 00000 0000000 (00000000 00 00000000) 0
 .0000000
 0- 00000000 00000 0 0000000 0000:0- 0000 00000 (0000000000 0000 00000 0000000) 0
 .000000000-0
 -0 0-0000000 00000000 0000:0-000000000 000000000 00000 (0000000 00000000 00) 0
 .000000000 -00000000 00000000 0000000- 00000000
 0000:0-(00000000 0000000000 0000 0000 00000 00 0000000 0000000000 00000000 00) 0
 .0000000 - 0000000000 0000000 0000 000000- 00000000-0 0-0000000 00000
 -0 0-000000 0000 00 0000:0-00000000 (00000000 000000 00000 00 0000 00000) 0
 .00000000- 00000000 0000- 00000000000
 000000- 0000000000-0 0-00000000000 00000 :0- 00000 00 00000 00000 (0000000) 0
 .0000000-0000000
 .0000000000 0000000- 00000000-0 0-00000000000 :0-00000 0000 00000 (0000000) 0
 .0000000- 00000000 0000-000000000-0 0-00000000000 0000:0- 00000000 (0000000) 0
 000000-0 0-0000 0000 000000000000 0000:0-0000000 (0000000000 0000000 0000) 0
 .000000000
 - 0000000-0 0-0000000 0000:0- 00000000000 (0000000 0000 00000000 00000 0000) 0
 .00000000-000000 0000
 -0 0- 000000 00000000 0000:0- 00000 00 0000000000000 (00000000 00000000 0000) 0
 .000000000-00000 000000- 00000000
 - 0000000 0000 0000- 00000000-0 0-00000000000 0000:0-00000000000 (0000000 0000) 0
 .00000000
 0000-000000000-0 0-0000000000 0000 00000 0 00000 0000:0- 00000000 (0000000 0000) 0
 .0000000 - 0000000000 0000000
 00000 00000:0-0000000 0000 0000000000 00000 (00000000000000 0000000000 0000) 0
 .0000-00000000000000 0000000 0000-0000000
 00000 0 00000000 00000 0000:0-00000 0000 00000 (00000000000 0000000000 0000) 0
 .0000000000 000000- 00000000-0 0-000000000000
 -0000000 00000 (00000000000 0000000000 00000000 00000000 0000000 00 00000000 00000) 0
 .0000000 - 0000000000 0000000 0000-000000000-0 0
 - 000000000 0000000 0000-00000 00000000 (0000000000 000000 00000000 0000000) 0
 .0000000
 .00000000-0000000 0000-00000000-0 0-00000000000 00000 0000:0-00000000 (0000000000) 0

الموضوعات

المقدمة.....	1.....
المقدمة الأولى: في عرض الأقوال على الكتاب والسنة.....	4.....
المقدمة الثانية: في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها..	6.....
المقدمة الثالثة: في عرض مختصر لعقيدة الشاطبي رحمه الله والرد عليها من كلامه.....	8.....
الباب الأول: مخالفات الشاطبي في التوحيد:	10.....
الفصل الأول: مخالفته في توحيد الربوبية:	11.....
الفصل الثاني: مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات:	15.....
تمهيد:	15.....
المبحث الأول: في عقيدة التفويض:	16.....
المبحث الثاني: اتباعه للألفاظ المجملة:	22.....
المبحث الثالث: في تأويلاته لبعض الصفات:	26.....
أولاً: صفة العلو:	26.....
ثانياً: الاستواء:	31.....
ثالثاً: صفة الكلام:	33.....
رابعاً: الرؤية:	37.....
خامساً: صفات الاستهزاء والمكر والكيد ونحوها:	39.....
سادساً: الحب والبغض:	41.....
سابعاً: الدنو:	44.....

ثامناً: الحكمة:

45.....

تاسعاً: النزول والنور:

47.....

عاشراً: الصفات الخيرية كالوجه واليد والرجل والعين

ونحوها:.....50

المبحث الرابع: تهوين الخلاف بين مذهب السلف ومذهب

الخلف:.....51

الباب الثاني: مخالفات الشاطبي في الإيمان

والقدر:.....55

الفصل الأول: مخالفته في الإيمان:

56.....

الفصل الثاني: مخالفاته في القدر:

60.....

تمهيد:

60

المبحث الأول: مسألة التحسين والتقبيح العقليين:

61.....

المبحث الثاني: مسألة الأسباب والمسببات:

67.....

المسألة الأولى: تأثير السبب في المسبب:

67.....

المسألة الثانية: اعتقاد تأثير الأسباب:

70.....

المسألة الثالثة: مسألة التولد:

73.....

المسألة الرابعة: ترك الأسباب نظراً إلى القدر:

76.....

المبحث الثالث: تفسير الظلم:

78.....

الباب الثالث: في مخالفاته الأخرى:

80.....

الفصل الأول: تأثيره بعلم الكلام:

81.....

تمهيد:

81.....

المبحث الأول: كلامه في النبوات:

82.....

المبحث الثاني: كلامه في الميزان:	89
المبحث الثالث: كلامه في الأخبار:	92
المبحث الرابع: في تعظيم علم الكلام:	95
الفصل الثاني: تأثيره بالصوفية:	100
تمهيد:	100
المبحث الأول: العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار:	101
المبحث الثاني: شطحات التصوف:	103
المبحث الثالث: الاقتداء بأفعال الله والتخلق بصفاته:	105
الفصل الثالث: إنكاره للمهدي:	107
الخاتمة	109
المراجع	110
الموضوعات	115.